"في التسليم النبوي"

السّيرةُ النّبويّةُ الشّريفةُ
أَصْلاً مِنْ أُصولِ إعْرابِ القُرْآنِ الكَريم

Honest Prophetic Chronicle: Honest Prophetic Chronicle:
A Source of the Glorious Quran Parsing

أ.د. نَصْرُ الدّين محمد وهّابي
الجَزائِر/ جامِعةُ الوادي/ كلية الآداب واللغات/ قِسْمُ اللُّغةِ والأَدَبِ العَرَبِيّ

Prof. Dr. Nasar Al-Deen Wahabi
Department of Arabic and Literature/ College of Arts and Languages/ University of Wadi/ Algeria

ouahabi07@gmail.com

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي
Turnitin - passed research

الملخص:

الإعْرابُ إظْهارٌ وبَيانٌ، كما أَنَّ تَفْسِيرَ القُرْآنِ الكَرِيمِ إظْهارٌ لِـمَعانِيهِ وبَيانٌ، ولَكِنَّ بَيْنَ التَّفْسِيرِ والإعْرابِ عُمومًا وخُصوصًا؛ فالتَّفْسِيرُ أَعَمُّ مِنْ جِهةِ اقْتِضاءِ تَحَقُّقِهِ عِدَّةَ آلاتٍ، والإعْرابُ واحِدٌ مِنْها، وَالإعْرابُ أَخَصُّ مِنْ جِهَةِ انْحِصارِهِ في الـمُفْرَداتِ، والتَّراكِيبِ عَلى وِفاقٍ مِنْ سُنَنِ العَرَبِ في كَلامِها، وقَدْ لاحَظَ عُلَماءُ التَّفْسِيرِ، وأُصولِهِ، قُصورَ الإعْرابِ عَنْ أَنْ يُحِيطَ بالتَّفْسِيرِ، كما تَفَطَّنوا إلى أَنَّ الأَعارِيبَ قَدْ تَزِيدُ في العَدَدِ على التَّراكِيبِ؛ لأَنَّ النَّسَقَ اللُّغَوِيَّ يُحِيلُ على أَكْثَرَ مِنْ دَلالةٍ خارِجَ الاِسْتِعْمالِ، بما أَنَّ الأَعارِيبَ فُروعٌ لِلْمَعانِي، وأَنَّ هذا يَقْضِي بأَنَّ مِنْها ما لا يَخْدُمُ التَّفْسِيرَ، فعَمِلوا، مِنْ ثَمّ، على صِياغَةِ قَواعِدَ تَأْصِيلِيَّةٍ تُشْرِفُ على ضَبْطِ صِلَةِ الإعْرابِ بالتَّفْسِيرِ؛ فَتَعْمَلُ عَلى تَوْسِيعِ الدَّلالةِ الإعْرابِيَّةِ الضَّيِّقةِ بِمُراجَعَةِ مَصادِرِ التَّفْسِيرِ الأُخْرى، وعَلى تَرْجِيحِ الدَّلالةِ الإعْرابِيَّةِ الـمُتَعَدِّدةِ بتَوْجِيهٍ مِنْ مَصادِرِ التَّفْسِيرِ الأُخْرى، كَذَلِك، ثُمَّ إِنَّهُ ما دامَ الإعْرابُ إجْراءً تَفْسِيرِيًّا فإِنَّهُ –لا مَحالَةَ– واقِعٌ تحتَ تَوْجِيهِ أُصولِ التَّفْسِيرِ، وقَواعِدِه، ويَحْصُلُ مِنْ هذا أَنَّ الـمُعْرِبَ يجبُ عَلَيْهِ مَعْرِفةُ الـمَعْنى قَبْلَ الإعْرابِ عَمَلًا بفَرْعِيَّةِ الإعْرابِ عَنِ الـمَعْنى، ومِنْ آصَلِ الأُصولِ في مَعْرِفَةِ الـمَعْنى مَعْرِفةُ سَبَبِ النُّزولِ، وقِصَّتِهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ سَبَبَ النُّزولِ مِنَ السُّنَّة، والتَّفْسِيرُ يَقَعُ بالسُّنَّة، ولَـمّا كانَتِ السِّيرَةُ النَّبَوِيَّةُ العَطِرَةُ مَرْجِعًا أَساسًا لِظُروفِ النُّزول، وأَسْبابِهِ، وقِصَصِهِ، فَقَدْ تَعَيَّن، أَنْ يَكونَ للسِّيرةِ مَدْخلٌ واسِعٌ لِتَأْصِيلِ إعْرابِ القُرْآنِ بِتَوْجِيهِهِ، وتَصْحِيحِهِ، أَيْ: [أَنَّ للسِّيرةِ أَنْ تُـمَرِّرَ الإعْرابَ، أَوْ تُوقِفُهُ].

Abstract

Parsing is a way of clarification and manifestation as the interpretation of the Glorious Quran is a manifestation to its meanings. However, between the interpretation and parsing there are the general and the particular. The interpretation is more general on the scale that it is done by certain devices ,parsing is one of them and is more particular on the scale that it is delimited to diction and structure according to the Arab axioms . The scientists of interpretation note that parsing is not enough to know everything interpretation and the number of cases of parsing is more than that of the structure as the linguistic pattern could have more semantic references out of use. The parsing cases are mere branches of meanings; some never serve the interpretation, that is why they strike derivational rules to yoke the parsing altogether. So one who does parsing should know the meaning before parsing as the perception of the meaning is the origin and the main way to fathom the meaning, and stipulates revealing its story and the reasons of revelation, from the tradition. Thus, the chronicle of the prophet could be a wide entrance to trace the Quranic parsing on the scale of guiding and rectifying it: the chronicle is to let the parsing pass or cease.

مُقَدِّمَة:

إِنَّ العَمَلَ، عِنْدَ أَهْلِ الإِسْلامِ جَميعًا مَبْناهُ على العِلْمِ بالدِّين، والعِلْمُ بالدِّينِ مَبْناهُ على العِلْمِ بدَلالَةِ الأَلْفاظِ، والقُرْآنُ والسُّنَّةُ عَرَبِيّان، فعَلى قَدْرِ العِلْمِ بالعَرَبِيَّة، وسُنَنِها في التَّعْبير، يَكونُ العِلْمُ بالدِّين، وعَلى قَدْرِ العِلْمِ بالدِّينِ يَصِحُّ العَمَلُ ويَسْتَقِيم.

ومَعْلومٌ أَنَّ خِطابَ الشَّارِعِ قَدْ جاءَ مُصَطَبِغًا بخَصائِصِ الزَّمانِ الذي وافَقَ مَجِيئَهُ، مَحْفوفًا بسِماتِ المُجْتَمَعِ الذي تَلَقَّى خِطابَهُ، وهَذا مَعْناهُ أَنَّ فَهْمَ نُصوصِ الشَّرْعِ لا تَتَوَقَّفُ على المَعْرِفَةِ بالعَرَبِيَّةِ فحَسْبُ، إِنَّما تَتَجاوَزُهُ إِلى العِلْمِ بالمُجْتَمَعِ الذي تَلَقَّى الخِطابَ وتَفاعَلَ مَعَهُ بالمُحاوَرَةِ والمُحاجَجَة، ومِنْ ثَمَّ بالنُّصْرَةِ والتَّأْييد، أَوْ بالسَّعْيِ في الدَّحْضِ والتَّفْنِيد.

إِنَّ هَذا ما يَجْعَلُنا نَلْتَمِسُ فَهْمَ خِطابِ الشَّرْعِ في العِلْمِ بالعَرَبِيَّة، وهُوَ ما تَكْفُلُهُ لَنا عُلومُ اللُّغَة، وفي الأَحْداثِ التي رافَقَتْ هَذا الخِطابَ، وهُوَ ما تُتِيحُهُ لَنا السِّيرَةُ النَّبَوِيَّةُ الشَّرِيفَةُ؛ بَعْدَ إِذْ هِيَ بَحْثٌ في:

- أَوَّلًا: في حَياةِ رَسُولِ الله – صلى الله عليه وسلم – مُنْذُ إِرْهاصاتِ مَوْلِدِهِ حَتّى وَفاتِهِ.
- ثانِيًا: في حَياةِ صَحابَتِهِ الذينَ جاهَدُوا مَعَهُ، وصَدَقوا ما عاهَدوا الله عَلَيْهِ.
- ثالِثًا: في تارِيخِ انْتِشارِ هذا الدِّينِ الذي ابْتَدَأَ بكَلِمَةِ «اقْرَأْ» في غارِ حِراءٍ نَزَلَ بِها الأَمِينُ جِبْرِيلُ، عَلَيْهِ السَّلامُ، عَلى الأَمِينِ مُحَمَّدٍ – صلى الله عليه وسلم – إِلى أَنْ دانَتْ الجَزِيرَةُ العَرَبِيَّةُ بِهِ، ودَخَلَ النَّاسُ في دِينِ الله أَفْواجًا. ولَكِنْ:

ما صِلَةُ هذا بِإِعْرابِ القُرْآنِ الكَرِيم؟

وكَيْفَ يَغْدو العِلْمُ بالسِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ، والمُرورُ بأَحْداثِها، وبتارِيخِ الدَّعْوَةِ المُحَمَّدِيَّةِ

أَصْلًا مِنْ أُصولِ إِعْرابِ الآيِ الكَرِيمِ؟

وفي بَيَانِ هَذِهِ الصِّلَةِ نَقُولُ: إِنَّ الإِعْرابَ فَرْعُ المَعْنى؛ وهَذِهِ واحِدَةٌ مِنْ أُصولِ العَمَلِ اللُّغَوِيِّ عامَّةٍ، والنَّحْوِيِّ مِنْهُ خاصَّةٍ، ولا يَتَهَيَّأُ أَنْ يَصِحَّ إِعْرابٌ إِلَّا بِأَنْ يَسْتَوِيَ المَعْنى في نَفْسِ المُعْرِبِ، أَوِ المُفَسِّرِ، أَوِ الفَقِيهِ المُسْتَنْبِط، ولا يَسْتَوِي المَعْنى إِلَّا مِنَ السُّبُلِ الدَّالَّةِ عَلَيْه، وهِيَ، ولا بُدَّ، جُمْلَةُ الظُّروفِ التي حَفَّتْ بوُرودِ الخِطابِ الشَّرْعِيّ، ومِنَ الواجِبِ أَنْ يَعْلَمَ المُفَسِّرُ، واللُّغَوِيُّ المُشارِكُ في التَّفْسيرِ أَنَّ مِنَ الخَطَأِ الإِعْتِمادَ على اللُّغَةِ مُنْفَرِدَةً لَمَعْرِفَةِ التَّفْسِير[1]، وهو ما يَلْتَقي بضَرُورةِ رَبْطِ الخِطابِ بالسِّياقِ، وسِياقُ الخِطابِ الشَّرْعِيِّ هُوَ ما قَدَّمْنا هُنا مِنْ مَجالاتِ بَحْثِ السِّيرَةِ. وعَلى هَذا فَإِنَّ السِّيرةَ النَّبَوِيَّةَ الشَّرِيفَةَ تَضَعُ الباحِثَ اللُّغَوِيَّ أَمامَ وَسائِلِ اسْتِنْباطِ المَعْنى عَبْرَ رَبْطِ الأَلْفاظِ والتَّراكِيب، والعِباراتِ والأَساليبِ بالشُّخوصِ الذين صَدَرَتْ تِلْك عَنْهُم، وبالأَحْداثِ، والأَفْكارِ، والعَواطِفِ، ومُجْمَلِ الأَحْوالِ النَّفْسِيَّةِ التي اقْتَرَنَتْ بتِلْك الأَدَواتِ اللُّغَوِيَّة، فيَفْهَمَ مَدْلولاتِها، ويُدْرِكَ مَقاصِدَها، فيَسْتَقِيمَ الإِعْرابُ ماثِلًا لَهُ بَيِّنَ الوُجُوهِ، ظاهِرَ الجِهاتِ، مُسْتَقِيمَ الأَغْراضِ.

ثُمَّ إِنَّنا، هُنا، نَلْتَقي مَعَ حُزْمَةٍ مِنْ مَبادِئِ البَحْثِ اللُّغَوِيِّ القُرْآنِيِّ، وأُسُسِ التَّحْليلِ الإِعْرابِيِّ في القُرْآنِ الكَرِيم، ومِنْ أَجَلِّها ضَرُورَةُ أَنْ يَفْهَمَ المُعْرِبُ مَعْنى ما يُعْرِبُ قَبْلَ أَنْ يُعْرِبَ[2]. وما دَامَتِ السِّيرَةُ وَسِيلةً ضَرورِيَّةً لتَحْصيلِ المَعْنى، وما دَامَ الإِعْرابُ مَبْنِيًّا على تَحْصيلِ المَعْنى، فَقَدْ غَدَتْ –بِلا نِزاعٍ– أَصْلًا مُعْتَبَرًا مِنْ أُصولِ إِعْرابِ القُرْآنِ الكَرِيم[3].

ولِسائِلٍ أَنْ يَسْأَلَ: أَلَيْسَ هذا مِمّا تَكْفُلُهُ للمُعْرِبِ أَسْبابُ النُّزولِ؟

فنَقولُ: إنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم هُوَ مُبَلِّغُ الرِّسالَةِ والدِّينِ عَنْ رَبِّهِ، عَزَّ وجَلَّ، وهُوَ أَوَّلُ وأَعْظَمُ مَنْ فَهِمَ القُرْآنَ الكَريمَ، كما أَنَّهُ، صَلَواتُ الله وسَلامُهُ عَلَيْهِ، لَمْ يُقَدِّمْ تَفْسيرَهُ للْقُرْآنِ الكَريمِ في أَقْوالٍ مَنْطوقَةٍ - أَحاديثُ نَبَوِيَّةٌ - فحَسْبُ، ولَكِنَّهُ قَدَّمَ هَذا التَّفْسيرَ مِنْ خِلالِ حَياتِهِ العَمَلِيَّة، فكانَتْ مَواقِفُهُ، وحَياتُهُ تَرْجَمَةً فِعْلِيَّةً للقُرْآنِ الكَريم، ومِنْ ثَمَّ تُعَدُّ أَحْداثُ السِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ أَرْضًا خِصْبَةً للمُفَسِّرين، بِما تُوَفِّرُهُ مِنْ مَعْرِفةِ أَسْبابِ نُزولِ الآياتِ القُرْآنِيَّةِ، والمَواقِفِ التي نَزَلَتْ فِيها، وكَيْفِيَّةِ تَطْبيقِ الصَّحابَةِ لَها، حَتَّى يَكادُ يَسْتَعْصي الفَهْمُ الصَّحيحُ لِبَعْضِ مَعاني القُرْآنِ الكَريمِ في مَعْزِلٍ عَنِ السِّيرةِ النَّبَوِيَّةِ المُطَهَّرَة. ولَقَدْ أَكَّدَ العُلَماءُ على الأَهَمِّيَّةِ البالِغَةِ لِمَعْرِفَةِ سَبَبِ نُزولِ الآياتِ القُرْآنِيَّةِ، فذَلِك طَريقٌ قَوِيٌّ في فَهْمِ مَعاني القُرْآنِ الكَريم[٤]، والسِّيرَةُ النَّبَوِيَّةُ تَسْتَعْرِضُ لَنا أَسْبابَ النُّزولِ للكَثيرِ مِنَ الآياتِ والسُّوَر، وتُعَرِّفُنا المَكِّيَّ والمَدَنِيَّ مِنْهُ، ولا شَكَّ أَنَّ مَعْرِفَةَ أَسْبابِ النُّزولِ للكَثيرِ مِنَ الآياتِ القُرْآنِيَّةِ ضَروريٌّ لِمَنْ يَتَصَدَّى لتَفْسيرِ كَلامِ الله، عَزَّ وجَلَّ، لِما هُوَ مَعْلومٌ مِنَ الِارْتِباطِ بَيْنَ السَّبَبِ والمُسَبَّب، وهُناكَ الكَثيرُ مِنَ الآياتِ القُرْآنِيَّةِ نَزَلَتْ في الغَزَواتِ والحُروب، أَوْ إِثْرَ حَوادِثَ وَقَعَتْ، أَوْ أَسْئِلةٍ وُجِّهَتْ إِلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، فجاءَتْ هَذِهِ الآياتُ تَحْمِلُ الإِجابَةَ عَنْها، أَوْ تُبَيِّنُ الحُكْمَ، والغايَةَ، والهَدَف، كتِلْك الآياتِ التي تَتَكَلَّمُ عَنِ الغَزَواتِ في سُورةِ آلِ عِمْرانَ، والتَّوْبةِ، والأَحْزاب، و...، وقَدْ رَبَطَ ابْنُ سَعْدٍ، في كِتابِهِ «الطَّبَقات» بَيْنَ كلِّ غَزْوَةٍ مِنْ غَزَواتِ النَّبيِّ، صَلّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ، الكَبيرَةِ وما نَزَلَ فيها مِنْ آياتٍ بَيِّناتٍ؛ فمِنْ ذَلِك قَوْلُهُ: «غَزْوةُ بَدْرٍ الكُبْرى: أُولى مَعارِكِ الإِسْلامِ الفاصِلَة، نَزَلَ في شَأْنِها سُورةُ الأَنْفال، كما ذُكِرَتْ في سُورةِ آلِ عِمْران غَزْوةُ بَني قَيْنُقاعٍ؛ وهُمْ أَوَّلُ مَنْ نَكَثَ عَهْدَهُ مِنْ قَبائِلِ اليَهود، نَزَلَ في شَأْنِهِم آيَتانِ مِنْ سُورةِ آلِ عِمْرانِ: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ * قَدْ كَانَ لَكُمْ

آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾[٥]. وقالَ الواحِدِيُّ: "لا يُمْكِنُ تَفْسيرُ الآيَةِ دُونَ الوُقوفِ على قِصَّتِها، وبَيانِ نُزولِها»[٦]، وقالَ ابْنُ دَقيقِ العِيد: "بَيانُ سَبَبِ النُّزولِ طَريقٌ قَوِيٌّ في فَهْمِ مَعاني القُرْآن»[٧]، وقالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «مَعْرِفَةُ سَبَبِ النُّزولِ يُعينُ على فَهْمِ الآيَةِ؛ فإِنَّ العِلْمَ بالسَّبَبِ يُورِثُ العِلْمَ بالمُسَبَّب"[٨] ومِنْ ثَمَّ فدِراسَةُ السِّيرةِ النَّبَوِيَّةِ تُساعِدُ العُلَماءَ على فَهْمِ الآياتِ القُرْآنِيَّة، والاِسْتِنْباطِ مِنْها، ومُعايَشَةِ أَحْداثِها، فيَسْتَخْرِجونَ أَحْكامَها الشَّرْعِيَّة، ويَسْتَعينون بها في تَقْييدِ بَعْضِ مُطْلَقِ الآياتِ القُرْآنِيَّة، أَوْ تَخْصيصِ عامِّها، ويَعْرِفون مِنْها النّاسِخَ والمَنْسوخ، وهذا أَمْرٌ مهم جِدًّا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ كَثيرٌ مِنَ الأَحْكامِ الشَّرْعِيَّة، ويَتَبَيَّنُ مِنْ خِلالِهِ مَدى ارْتِباطِ القُرْآنِ الكَريمِ بالسِّيرةِ النَّبَوِيَّة.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ:

قالَ الله تَعالى: ﴿هُوَ الذي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتابِ وأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ فَأَمَّا الذِينَ في قُلوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الفِتْنَةِ وابْتِغاءَ تَأْويلِهِ وما يَعْلَمُ تَأْويلَهُ إِلَّا الله والرّاسِخونَ في العِلْمِ يَقولون آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا وما يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الأَلْبابِ ﴾[٩]، فمِنَ النّاسِ مَنْ وَقَفَ عِنْدَ لَفْظِ الجَلالَةِ مِنْ جُمْلَةِ: «وما يَعْلَمُ تَأْويلَهُ إِلّا الله» ومِنْهُمْ مَنْ وَقَفَ عِنْدَ «والرّاسِخونَ في العِلْمِ»؛ والمَعْنى عِنْدَ الوَقْفِ الأَوّلِ أَنَّ الله، تَبارَكَ وتَعالى، وَحْدَهُ العالِمُ بمُتَشابِهِ كِتابِهِ العَزيز، وأَنَّهُ مِمّا اسْتَأْثَرَ بِهِ دونَ خَلْقِهِ، والمَعْنى عِنْدَ الوَقْفِ عَلى «الرّاسِخينَ في العِلْمِ» يَجْعَلُ لَهُمْ حَظًّا مِنَ العِلْمِ بمُتَشابِهِ القُرْآنِ الكَريم. وغَيْرُ خافٍ أَنَّ الإِعْرابَ لَسَوْفَ تَخْتَلِفُ جِهَتاهُ باعْتِبارِ المَعْنَيَيْن[١٠]، ولَقَدْ أَغْرَقَ

العُلَماءُ كَثيرًا في بَيانِ أَيِّ وَجْهَيِ المَعْنى أَنْسبُ لِتَفْسيرِ الآيَة. والحَقُّ أَنَّنا لا نُريدُ أَنْ نَعْرِضَ أَقْوالَهم، هُنا؛ لكَثْرَتِها، مِنْ جِهَةٍ، ولاخْتِصارِها، جَميعًا في الوَجْهَيْنِ المَذْكورَيْنِ آنِفًا[١١]. ولَكِنّا نُؤَسِّسُ لِبَدْءِ تَحْليلِنا المُعْتَمَدِ فِيهِ على المُسْتَفادِ مِنَ السّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ على سُؤَالَيْنِ:

لِمَ اخْتُلِفَ في الوَقْفِ، هُنا، وهُناك؟

وكَيْفَ يَتَحَقَّقُ أَنْ يَكونَ للسِّيرَةِ مَدْخَلٌ في بَيانِ مَعْنى الآيَةِ الذي يُحَدِّدُ مَوْضِعَ الوَقْفِ الذي يُبْنى عَلَيْهِ تَوْجيهُ الإِعْرابِ؟

أَوَّلًا: الوَقْفُ بَيْنَ النَّقْلِ والاِجْتِهاد:

الوَقْفُ هُوَ: «القَطْعُ الذي يَسْكُتُ القارِئُ عِنْدَهُ، والمَواضِعُ التي نَصَّ عَلَيْها القُرّاء، فَكُلُّ مَوْضِعٍ مِنْها يُسَمّى وَقْفًا وإِنْ لَمْ يَقِفِ القارِئُ عِنْدَهُ»[١٢]؛ ومِنَ الوَقْفِ ما يُعْرَفُ بالمَنْقول، وهُوَ المَأْثورُ عَنْ رَسولِ الله صلى الله عليه وسلم، وصُورَتُهُ البُلوغُ بالتِّلاوَةِ إِلى رُؤوسِ الآي، ثُمَّ قَطْعُهُ، ثُمَّ الاِبْتِداءُ بأَوَّلِ بِما يَلِيه؛ لِما نُقِلَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، رَضِيَ الله عَنْها، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، كانَ يُقَطِّعُ قِراءَتَهُ آيَةً آيَةً؛ ﴿الحَمْدُ لله رَبِّ العالَمِين﴾ ثُمَّ يَقِفُ، ﴿الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ ثُمَّ يَقِف[١٣].

ولَعَلَّ الحِكْمَةَ في هَذِهِ الصُّورَةِ مِنَ الوَقْفِ أَنْ لَوْ قَرَأَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، مُراعِيًا المَعْنى والتَّفْسيرَ لانْحَصَرَ التَّفْسيرُ ضِمْنَ ما دَلَّ عَلَيْهِ وَقْفُهُ، صلى الله عليه وسلم، فإِنَّ حَقَّ تَفْسيرِهِ التَّوَقُّفُ عِنْدَهُ، وعَدَمُ مُجاوَزَتِه؛ لأَنَّهُ المُبَلِّغُ عَنْ رَبِّه، فكانَ الوَقْفُ على رُؤوسِ الآيِ تَنْبيهًا مِنْ هذا الشَّرْعِ العَظيمِ على جَوازِ الاِجْتِهادِ في التَّفْسيرِ بما يُلائِمُ تَغَيُّرَ الأَزْمان، إِذا رُوعِيَ ما يَتَعَيَّنُ للتَّفْسيرِ مِنْ أُصولٍ، وقَواعِدَ، وضَوابِطَ. وعَلى هذا؛ فالوَقْفُ الذي جِئْنا نَنْظُرُ فِيهِ في هَذِهِ الوَرَقَةِ هُوَ مِنْ قَبيلِ الاِجْتِهاد؛ فإِنَّهُ مِنْ صُلْبِ الآيَة.

ثانِيًا: قِصَّةُ الآيَةِ مِنَ السِّيرَة:

جاءَ في السِّيرةِ: «قَدِمَ وَفْدُ نَجْرانَ، وكانوا سِتِّينَ راكِبًا، عَلى رَسولِ الله، صَلّى الله عَلَيْهِ وسَلَّم، وفِيهِم أَرْبَعَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَشْرافِهم، وفي الأَرْبَعَةَ عَشَرَ ثَلاثَةُ نَفَرٍ إِلَيْهم يَؤُولُ أَمْرُهم؛ العاقِبُ: أَمِيرُ القَوْمِ وصاحِبُ مَشورَتِهم، الذي لا يَصْدُرونَ إِلّا عَنْ رَأْيِهِ، واسْمُهُ عَبْدُ المَسِيح، والسَّيِّدُ: ثُمالُهم وصاحِبُ رَحْلِهم، واسْمُهُ الأَيْهَمُ، وأَبو حارِثَةَ بْنُ عَلْقَمَةَ، أَسْقُفُهم وحَبْرُهم، وإِمامُهم وصاحِبُ مِدْراسِهم، وكانَ قَدْ شَرُفَ فِيهم ودَرَسَ كُتُبَهم، حَتَى حَسُنَ عِلْمُهُ في دِينِهم، وكانَتْ مُلوكُ الرُّومِ قَدْ شَرَّفوهُ، ومَوَّلوهُ، وبَنَوْا لَهُ الكَنائِسَ لِعِلْمِهِ واجْتِهادِهِ، فَقَدِموا على رَسولِ الله صلى الله عليه وسلم، ودَخَلوا مَسْجِدَهُ حِينَ صَلَّى العَصْرَ، عَلَيْهِم ثِيابُ الحُبُراتِ؛ جِبابٌ وأَرْدِيَة، في جَمالِ رِجالِ الحارِثِ بْنِ كَعْبٍ، يَقولُ بَعْضُ مَنْ رَآهُم مِنْ أَصْحابِ رَسولِ الله صلى الله عليه وسلم: ما رَأَيْنا وَفْدًا مِثْلَهم، وقَدْ حانَتْ صَلاتُهم، فقامُوا فَصَلُّوا في مَسْجِدِ رَسولِ الله، صَلّى الله عَلَيْهِ وسَلَّم، فقالَ رَسولُ الله صلى الله عليه وسلم: دَعُوهُم. فَصَلَّوْا إِلى المَشْرِقِ، فكَلَّمَ السَّيِّدُ والعاقِبُ رَسولَ الله صلى الله عليه وسلم، فقالَ لَهُما رَسولُ الله صلى الله عليه وسلم: أَسْلِما، فَقالا: قَدْ أَسْلَمْنا قَبْلَك، قالَ: كَذَبْتُما؛ مَنَعَكُما مِنَ الإِسْلامِ دُعاؤُكُما لله وَلَدًا. وعِبادَتُكما الصَّليبَ، وأَكْلُكُما الخِنْزيرَ. قالا: إِنْ لَمْ يَكُنْ عِيسى وَلَدًا لله، فَمَنْ أَبوهُ؟ وخاصَمُوهُ جَمِيعًا في عِيسى، فَقالَ لَهُما النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: أَلَسْتُمْ تَعْلَمونَ أَنَّهُ لا يَكونُ إِلّا وهُوَ يُشْبِهُ أَباهُ؟ قالوا: بَلى، قالَ: أَلَسْتُم تَعْلَمونَ أَنَّ رَبَّنا حَيٌّ لا يَموت، وأَنَّ عِيسى يَأْتي عَلَيْهِ الفَناءُ؟ قالوا: بَلى، قالَ: أَلَسْتُمْ تَعْلَمون أَنَّ رَبَّنا قَيِّمٌ على كُلِّ شَيْءٍ يَحْفَظُهُ ويَرْزُقُهُ؟ قالوا: بَلى. قالَ: فهَلْ يَمْلِكُ عِيسى مِنْ ذَلِك شَيْئًا؟ قالوا: لا، قالَ: فَإِنَّ رَبَّنا صَوَّرَ عِيسى في الرَّحِمِ كَيْفَ شاء، ورَبُّنا لا يَأْكُلُ، ولا يَشْرَبُ، ولا يُحْدِثُ، قالوا: بَلى، قالَ: أَلَسْتُم تَعْلَمونَ أَنَّ

عِيسى حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كما تَحْمِلُ المَرْأة؟، ثُمَّ وَضَعَتْهُ كما تَضَعُ المَرْأَةُ وَلَدَها، ثُمَّ غُذِّيَ كما يُغَذَّى الصَّبِيُّ، ثُمَّ كانَ يَطْعَمُ، ويَشْرَبُ، ويُحْدِث؟ قالوا: بَلى، قالَ: فكَيْفَ يَكونُ هذا كما زَعَمْتُم؟ فسَكَتوا، فأَنْزَلَ الله، عَزَّ وجَلَّ، فِيهِم صَدْرَ سُورَةِ آلِ عِمْرانَ إِلى بِضْعٍ وثَمانينَ آيَةً مِنْها»(١٤)

وفي وَصْلِ الآيَةِ بالقِصَّةِ نَقولُ:

إِنَّ القِصَّةَ تَرْبِطُ بَيْنَ الآيَةِ وبَيْنَ مَوْقِفٍ حِجاجِيٍّ بَيْنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وبَيْنَ نَفَرٍ مِنْ عُلَماءِ النَّصارَى في إِلاهِيَّةِ المَسيحِ، عَلَيْهِ السَّلامُ.

إِنَّ الآيَةَ، بالنَّظَرِ لمَفْهومِ القِصَّةِ، نَعَتَتْ هَؤُلاءِ النَّفَرَ بشَيْئَيْنِ:

أ/ أَنَّهُم في قُلوبِهِم زَيْغٌ.

بـ/ أَنَّهم راسِخونَ في العِلْمِ.

إِنَّ الآيَةَ جَعَلَتْ مَحَلَّ المُحاجَجَةِ في المَسيحِ الآياتِ المُتَشابِهاتِ، والآياتِ المُحْكَماتِ، كَما أَنَّ الكَلامَ في الآيَةِ مَبْنِيٌّ على مُحاجَجَتِهم بِما يُبْطِلُ اعْتِقادَهم.

ولَكِنّا، مَعَ ما تَقَدَّمَ نَسْأَلُ:

ما المُتَشابِهُ، وما المُحْكَم، في قِصَّةِ المُحاجَجَةِ هَذِهِ؟ وقَدِ اتَّفَقوا على أَنَّ المُتَشابِهَ هُوَ ما احْتَمَلَ وُجوهًا مِنَ التَّفْسير، وأَنَّ المُحْكَمَ هُوَ ما احْتَمَلَ وَجْهًا واحِدًا؟

وفي الجَوابِ نَقولُ: إِنَّ التَّشابُهَ مَعْنًى مُرْتَبِطٌ بدَلالَةِ الأَلْفاظ؛ وهُوَ بِهَذا بَحْثٌ لُغَوِيٌّ خالِصٌ(١٥)، وهُوَ تَعْريضُ النَّصارى بِما جاءَ في القُرْآنِ مِنْ ضَمائِرِ الجَمْعِ

التي يَصِفُ الله تَعالى بِها نَفْسَهُ تَعْظيمًا بأَنَّها تَدُلُّ على التَّثْليثِ؛ وذَلِك قَوْلُهُ تَعَالى: «نَزَّلْنا، قَضَيْنا، آتَيْنا، ...»، والمَعْنى –بزَعْمِهِم– أَنَّ الضَّميرَ (نا) يُعَبِّرُ عنِ الله والمَسيحِ وأُمِّهِ –عَلَيْهِما السَّلامُ–. هاهُنا مَحَلُّ التَّشابُهِ الذي قَصَدوا بِه إِلى التَّمْويهِ باعْتِمادِ احْتِمالِ الضَّميرِ لِغَيْرِ وَجْهٍ مِنَ الدَّلالة؛ قالَ الشَّيْخُ الطّاهِرُ بْنُ عاشورٍ: «ويُقْصَدُ مِنْ قَوْلِهِ تَعالى : فَأَمّا الذينَ في قُلوبِهِم زَيْغٌ فيَتَّبِعونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ التَّعْريضُ بنَصارى نَجْرانَ إِذْ أَلْزَموا المُسْلِمين بِأَنَّ القُرْآنَ يَشْهَدُ لِكَوْنِ الله ثالِثَ ثَلاثَةٍ بِما يَقَعُ في القُرْآنِ مِنْ ضَميرِ المُتَكَلِّمِ، ومَعَهُ غَيْرُهُ مِنْ نَحْوِ: «خَلَقْنا» و«أَمَرْنا» و«قَضَيْـنا»، وزَعَموا أَنَّ ذَلِك الضَّميرَ لَهُ وعِيسى ومَرْيَمَ، ولا شَكَّ أَنَّ هَذا – إِنْ صَحَّ عَنْهُم – هُوَ تَمْويهٌ؛ إِذْ مِنَ المَعْروفِ أَنَّ في ذَلِك الضَّميرِ طَريقَتَيْنِ مَشْهورَتَيْنِ إِمّا إِرادَةَ التَّشْريكِ، أَوْ إِرادَةَ التَّعْظيم . فما أَرادوا مِنِ اسْتِدْلالِهِم هذا إِلّا التَّمْويهَ على عامَّةِ النّاسِ»[١٦] وعَلى هَذا؛ فالغَرَضُ المَعْقودُ على مُحاجَجَةِ هَؤُلاءِ هُوَ إِبْطالُ دَلالَةِ تِلْك الضَّمائِرِ على ما تَأَوَّلوهُ بِرَدِّ تَفْسيرِها إِلى تَفْسيرِ الآياتِ المُفْهِمَةِ لتَوْحيدِ الله تَعالى كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿قُلْ هُوَ الله أَحَدٌ*الله الصَّمَدُ*لَمْ يَلِدْ ولَمْ يُولَدْ*ولَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، وغَيْرُها كَثيرٌ، وهُوَ ما يُعَبِّرون عَنْهُ بِرَدِّ المُتَشابِهِ إِلى المُحْكَم؛ لأَنَّ القُرْآنَ إِنَّما جاءَ مِنْ مِشْكاةٍ واحِدَةٍ فَلا يَسْتَقيمُ أَنْ يَحْتَمِلَ المَعْنى وضِدَّهُ، ولا يَسوغُ أَنْ يَدْعُوَ للتَّوْحيدِ والتَّثْليثِ في آنٍ.

وبِناءً عَلَيْه؛ فلَوْ أَنَّهُ تَعالى قَصَدَ إِلى إِشْراكِهِم في الرُّسوخِ في العِلْمِ لَكانَ الكَلامُ حِينَئِذٍ مِنْ جِنْسِ إِقْرارِهِم على ما هُمْ عَلَيْه، لا مِنْ جِنْسِ إِنْكارِهِ عَلَيْهِم، ومَعْنى « وما يَعْلَمُ تَأْويلَهُ إِلّا الله» أَنَّ تَفْسيرَ كَلامِ الله إِنّما يُطْلَبُ مِنْ كَلامِ الله؛ فإِنَّ القُرْآنَ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا بما لا يَحْتَمِلُ التَّدافُعَ والتَّناقُضَ، والجَمْعُ بَيْنَ التَّوْحيدِ والتَّثْليثِ تَدافُعٌ وتَناقُضٌ، وأَمّا جُمْلَةُ: «والرّاسِخون ...» فهِيَ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ في مَعْنى الطَّلَب؛ فهِيَ مِنْ بابِ: « والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ»، فالتَّفْسيرُ بِهَذا هُو: أَيُّها الرّاسِخونَ في العِلْمِ قُولوا آمَنّا

بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا فهُوَ اللّائِقُ بالرّاسِخين في العِلْم. واعْتِقادُ الجَمْعِ بَيْنَ التَّثْليثِ والتَّوْحيدِ في كَلامٍ واحِدٍ آتٍ مِنْ مَصْدَرٍ واحِدٍ لا يَليقُ بأُولي الأَلْباب، وهُوَ ما يُفَسِّرُ خَتْمَ الآيَةِ بقَوْلِهِ: « إِنَّما يَذَّكَّرُ أُولوا الأَلْبابِ» وبابُ مَعْناهُ قَوْلُهُ تَعالى: إِنَّما يَخْشى اللهَ مِنْ عِبادِهِ العُلَماءُ» والله تَعالى أَعْلَم.

المَبْحَثُ الثَّاني:

قالَ الله تَعالى: ﴿وكَذَلِك زَيَّنَ لِكَثيرٍ مِنَ الـمُشْرِكين قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُم لِيُرْدوهُمْ ولِيَلْبِسوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ولَوْ شَاءَ الله ما فَعَلوهُ فذَرْهُم وما يَفْتَرُون﴾[١٧]، وَوُجُوهُ القِراءةِ في الآيَةِ هِي:

(زَيَّنَ ... قَتْلَ أَوْلادِهِم شُرَكاؤُهُم)؛ زَيَّنَ: مَبْنِيٌّ لِلْفاعِل، وقَتْلَ: مَفْعولٌ به، وأَوْلادِهِم، مُضافٌ إليه، وهُو مِنْ إِضافةِ الـمَصْدرِ لِلْمَفْعول، وشُركاؤُهُم: فاعِلٌ مُؤَخَّر؛ والـمَعْنى: وكَذلك زَيَّنَ الشُّرَكاءُ لِلْمُشْركين أَنْ يَقْتُلوا أَوْلادَهُم تَقَرُّباً بها لآلِهَتِهِم التي يُشْركون بها عِبادةَ الله، وهِي قِراءةُ الجُمْهور، ولا يُجيزُ الطَّبَرِيُّ غَيْرَها[١٨].

وهَذِهِ القراءةُ هِيَ مِثْلُ قولِه تَعالى: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بالغُدُوِّ والآصالِ رِجالٌ»[١٩]

ومِثْلُ قراءةِ إِبْراهيمَ بْنِ أبي عَبْلَة: (قَتَلَ أَصْحابَ الأُخْدودِ النَّارُ ذاتِ الوَقُود)[٢٠]؛ بِبِناءِ قَتَلَ لِلْمَعْلُوم، ونَصْبِ الأَصْحابِ، ورَفْعِ النّار[٢١].

زُيِّنَ ... قَتْلُ أَوْلادِهِم شُركاؤُهُم)، زُيِّن: مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعول، قَتْلُ: مَرْفوعٌ عَلى نِيابةِ الفَاعِل، وهُوَ مُضافٌ لِلشُّركاء، وشُركاؤُهُم: فاعِلٌ لِفِعلٍ مُقَدَّرٍ تقديرُه: فَعَلَهُ

شُركاؤُهُم، وهُو تخريجُ سِيبَوَيْه، والقِراءةُ مَعْزُوَّةٌ لأبي عَبْدِ الرَّحْمنِ السُّلَمِيِّ، والحسَنِ، وعَلِيِّ بْنِ أبي طالِب[٢٢]. هَذانِ وَجْهانِ لَـمْ يُسْتَشْكَلْ فِيهِما شَيْء.

ويُلاحَظُ فِيهِما شَيْئان:

إِسْنادُ القَتْلِ فِيهِما لِلْمُشْرِكين.

اعْتِمادُ الحمْلِ عَلى الـمَعْنى، وإِصْلاحُ اللَّفْظِ بِـمُوجِبِ ذَلِك.

وقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: (وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الـمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكائِهِم)[٢٣]؛ فالفِعْلُ (زُيِّنَ)، مَبْنِيٌّ لِـما لَـمْ يُسَمَّ فاعِلُه، والقَتْلُ نائبُ الفاعِل، وهُوَ مُضافٌ لِلشُّرَكاء، والأَوْلادُ نَصْبٌ عَلى أَنَّهُم مَفْعولونَ لِلْمَصْدَر، واسْتَشْكَلوا إِضافةَ القَتْلِ للشُّرَكاءِ مَع الفَصْلِ بمعمولِ الـمُضَافِ.

وَنُقِلَ عَنِ ابْنِ عامِرٍ أيضاً أَنَّهُ قَرَأ: (زُيِّنَ ... قَتْلُ أَوْلادِهِم شُرَكائِهِم)؛ أيْ بإِضَافةِ القَتْلِ لِلأَولَادِ، وإِبْدالِ الشُّرَكاءِ مِنَ الأَوْلاد؛ عَلى أَنَّهُ وَصْفٌ لِلْأَوْلاد؛ فَهُمْ شُرَكاءُ لآبائِهِمْ في الـمَالِ والـمِيراث[٢٤].

والفَصْلُ بَيْنَ الـمُتَضايِفَيْن أَبَاهُ البَصْرِيُّون، وأَنْكَروه، واسْتَقْبَحوهُ في الشِّعْر، ونَزَّهوا القُرْآنَ عَنْه، ورَأَوْا أَنَّه في الشِّعْرِ ضَرورة، وأَنَّه يَرِدُ، أَكْثَرَ ما يَرِدُ، في الظَّرْف؛ واسْتَشْهَدوا لَه بِقَوْلِ عَمْرِو بْنِ قَمِيئة:

لَـمّا رَأَتْ ساتِيدَما اسْتَعْبَرَتْ ❊❊❊ للهِ دَرُّ-اليَوْمَ-مَنْ لامَها[٢٥]

والذي في أَيْدينا، اليوْمَ، أنَّ أَقْدَمَ مَنْ عُرِفَ عَنْه النَّكيرُ على ابْنِ عامِرٍ فِيما قَرَأَ هُوَ الفَرَّاء، قالَ في «مَعاني القُرْآن»: «لَـمْ نَـجِدْ مِثْلَهُ في العَرَبِيَّة»[٢٦]

ولكنَّ أَشَدَّ النَّكير إنّما رَأَيْناه عِنْدَ الطَّبَري، فَقَدْ قالَ في القِراءةِ، وفي ابْنِ عامِرٍ، بما هُو، عِنْدَ التَّأَمُّل، زَلَّةٌ مُنْكَرةٌ جَعَلَتِ العُلماءَ يُنَبِّهونَ عَلَيها لِئَلَّا يَتَّخِذَ الناسُ مِنْها سُنَّةً للطَّعْنِ في القُرَّاء، وكيفَ؟ والطَّبريُّ في عُلماءِ الـمُسْلمينَ إمامٌ مُتَّبَع؟؛ قال الطَّبَريُّ، بَعْدَ ذِكْرِ القِراءةِ وعَزْوِها لِقُرَّاءِ الشَّام[٢٧]» فَرَّقوا بَيْنَ الخافِضِ والـمَخْفوضِ بِما عُمِلَ فيه مِنَ الاِسْم، وذَلكَ في كلامِ العَربِ قَبيحٌ، غَيْرُ فَصِيح»[٢٨]

والـمَأْخوذُ عَلى الطَّبَرِيّ في هذا أُمُورٌ هِي:

الطَّعْنُ في قِراءةٍ مَعْزُوَّةٌ لإمامٍ مِنْ أَئِمَّةِ الإقراءِ الـمُعْتَمَدين، وَوَصْفُها بالقُبْحِ وعَدَمِ الفَصاحة، بَلْ وبِالفَسَادِ في مَكانٍ آخَر؛ غَيْرِ الذي نَقَلْنا هُنا، وسَيَأْتي.

القَوْلُ في القِراءةِ بِما يكونُ مَفْهومُهُ أنَّ ابْنَ عَامِر، وقُرَّاءَ الشَّام، إنّما كانَ يَقْرأُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِه، لا بِالنَّقْلِ الصَّحِيح.

عَدَمُ التَّفَطُّنِ إلى أنَّ الطَّعْنَ في الـمَوْضِعِ مِنَ القِراءةِ كالطَّعْنِ في كُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ القِراءة.

تَسْليمُهُ في اسْتِشْكالِ القِراءةِ لِرَأْيِ مَنْ تَقَدَّمَهُ مِنْ غَيْرِ مُراجعَةٍ، ولا نَظَرٍ في الـمُعْتَمَدِ في تَنْزيلِ القِراءةِ ضِمْنَ البابِ النَّحْوِيِّ الذي جُعِلَتْ فِيه.

والغَريبُ أنَّ الطَّبَريَّ اعْتَمَدَ في رَدِّ القِراءةِ على التَّفْسِير؛ أيْ عَلى الـمَعْنى الـمُسْتَفادِ مِنَ الآيةِ، والـمَوْضوع، قالَ: «والقِراءةُ التي لَا أَسْتَجِيزُ غَيْرَها: (وكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثيرٍ مِنَ الـمُشْرِكينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُم)، (=قِراءَةُ الجُمْهور)، بِفَتْحِ الزّاي مِنْ زَيَّنَ»، ونَصْبِ القَتْلِ بِوُقوعِ»زَيَّنَ» عَلَيْه، وخَفْضِ أولادِهِم بِإضافةِ القَتْلِ إلَيْهِم، ورَفْعِ الشُّرَكاءِ بِفِعْلِهِم؛ لأَنَّهُم هُمُ الذين زَيَّنوا لِلْمُشْرِكينَ قَتْلَ أولادِهِم، عَلى مَا ذَكَرْتُ مِن التَّأْويل، وإنّما قُلْتُ: لَا أَسْتَجِيزُ القِراءةَ بِغَيْرِها؛ لِإجْماعِ الحُجَّةِ مِنالقَرَأَةِ عَلَيْه،

وأنَّ تأْويلَ أَهْلِ التَّأْويلِ بذلك وَرَد، فَفي ذَلِك أَوْضَحُ بَيَانٍ عَلى فَسَادِ ما خَالَفَها مِنَ القِراءَة» (٢٩)ثُمَّ أَوْرَدَ تجويزَه لِوَجْهِ القِراءةِ بِضَمِّ الزّاي، ورَفْعِ القَتْلِ، وجَرِّ الأَوْلادِ، والشُّركاءِ على البَدَلِيَّة، قالَ: «ولَوْلا أنّ تَأْويلَ جَمِيعَ أَهْلِ التَّأْويلِ بِذلكَ وَرَد، ثُمَّ قَرَأَ قارِئٌ: (وكَذَلِك زُيِّنَ لِكَثيرٍ مِنَ الـمُشْرِكينَ قَتْلُ أَوْلادِهم شُرَكائِهِم)، بِضَمِّ الزّايِ مِنْ»زَيَّنَ»، ورَفْعِ القَتْل، وخَفْضِ الأَوْلادِ والشُّرَكاء، عَلى أنّ الشُّركاءَ مَخْفُوضونَ بِالرَّدِّ (=البَدَلِيَّة)، عَلى الأَوْلادِ؛ بأنَّ الأَوْلادَ شُركاءُ آبائِهِمْ في النَّسَبِ والـمِيراثِ كانَ جَائِزاً»(٣٠)

وهُوَ مُسْتَغْرَبٌ جِدّاً؛ لأَنَّه كالنَّقْضِ لِلْأَوَّل، والْتِفافٌ على مَنْهَجِهِ مِن اعْتِمادِ التَّفْسِيرِ مَرْجِعاً في الإِعْراب؛ فالشُّركاءُ مِنْ أَوَّلِ الكلامِ في الـمَوضوعِ هُمْ غَيْرُ الأَوْلاد، فَكَيْفَ سَاغَ جَعْلُهُم نعْتاً لِلْأولادِ بالبَدَلِيَّة، أَلْمُجَرَّدِ تخريجِ وَجْهِ الجرِّ في الأَوْلادِ والشُّركاءِ معاً؟!!

ولا يُعْتَذَرُ له بِأَنَّهُ حَصَرَ الجوازَ في العَرَبِيَّةِ دُونَ القُرْآن؛ لأنَّ العَرَبِيَّةَ تَبَعٌ لِلْقُرْآن، وقَدْ ثَبَتَ أنّها قُرْآن، بالعَزْوِ للنّاقِلِ الـمُعْتَمَدِ، فحَقُّهُ أنْ يَعْمَلَ بما يَلي:

أنْ يَجْعَلَ القُرْآنيَّةَ مَبْدأً لِلنَّظَرِ والتَّخْريج.

أنْ يَعْتَمِدَ التَّفْسِير، وأَنْ يَعْتَمِدَ في التَّفْسيرِ على المُسْتَفادِ مِنَ السِّيرَة، ومِنْ أَسْبابِ النُّزول، وهُو الذي عَمِلَ به في الوَجْهِ الأَوَّل، في النَّظَرِ والتَّخْرِيج.

ألّا يَعْتَمِدَ في تَنْزيلِ القِراءةِ ضِمْنَ الفَصْلِ بَيْنَ الـمُتَضَايِفَيْن؛ لجوازِ الغَلَطِ في ذلِك، وسَيَأْتي مُفَصَّلاً. هَذا عَنِ الطَّبَريّ.

ومِنَ الطّاعِنينَ على القِراءةِ الزَّمَخْشَريُّ؛ قالَ: «وأمّا قِراءةُ ابْنِ عَامِرٍ (قَتْلُ أَوْلادَهم

شُرَكائِهِم)؛ بِرَفْعِ القَتْل، ونَصْبِ الأَوْلاد، وجَرِّ الشُّركاءِ عَلى إِضافةِ القَتْلِ إلى الشُّركاءِ، والفَصْلِ بَيْنَهُما بِغَيْرِ الظَّرْف، فَشَيْءٌ لَوْ كانَ في مَكانِ الضَّروراتِ، وهُو الشِّعْرُ، لَكانَ سَمِجاً مَرْدوداً، كَما سَمِجَ ورُدَّ:

.....*** زَجَّ القَلوصَ أَبي مَزَادَة

فكَيْفَ بِهِ في الكَلامِ المَنْثور؟ فكيفَ بِهِ في القُرْآنِ المُعْجِز؟ بِحُسْنِ نَظْمِهِ، وجَزالَتِه، والذي حَمَلَهُ–يَقْصِدُ ابْنَ عامِرٍ– عَلى ذلك أنْ رَأَى في بَعْضِ المَصاحِفِ»شُرَكائِهِمْ» مَكْتوباً بالياء،ولوْ قَرَأَ بجرِّ الأَوْلادِ والشُّركاء؛ لأنَّ الأَوْلادَ شُركاؤُهُمْ في أَمْوالِهِم، لَوَجَدَ في ذَلك مَنْدوحةً عَنْ هَذا الإِرْتِكاب!!!»[٣١]

وأَكْبَرُ الظَّنِّ عِنْدي أنَّ جَلالةَ قَدْرِ الطَّبَريِّ أَمْسَكتْ عَنْه أَلْسِنةَ العُلَماء، وبخاصَّةٍ مِنْهُم أَهْلَ الإِقْراء؛ فَإِنَّا لَمْ نَرَهُمْ زَادوا عَلى التَّنْبِيهِ على غَلَطِهِ في هَذا؛ فهَذا ابْنُ الجَزَرِيِّ يَنْبَري لِلْمَسْألةِ بِما فِيه أُمُورٌ هِي:

الرَّدُّ عَلى الزَّمَخْشَريِّ بامْتِناعِ أنْ يَقْرأَ ابْنُ عامِرٍ بقراءةٍ مِنْ عِنْدِ نَفْسِه، أوْ بِمُجَرَّدِ رُؤْيةِ المَكْتوب، إنّما القِراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ بالنَّقْلِ الصَّحِيح.

تَأْكيدُ وُجودِها في المُصْحفِ العُثْمانيِّ بِرُؤْيَتِهِ إيّاها بِنَفْسِه، وهُو المُصْحفُ الإمامُ المُتَّبَع.

بَيانُ قَدْرِ ابْنِ عامِرٍ، وفضْلِهِ في عَصْرِهِ، ومِصْرِه، وبَيَانِ مَكانِهِ مِنَ العِلْمِ بالقُرْآنِ الكَريم.

تَجْويزُ الفَصْلِ بَيْنَ المُتَضايِفَيْن باتِّخاذِ القِراءةِ نَفْسِها دليلاً عَلَيْه وحُجَّةً؛ لأَنّها قَبْلَ

اللَّحْن، ولأَنَّ الكلامَ فيها إنّما عُرِفَ بَعْدَ الثّلاثمائة، وبِمَجيءِ ذَلك الفَصْلِ في كثيرٍ مِنَ الكلامِ الحُجَّة؛ مِنْ شِعْرٍ ونَثْر، وحَديثٍ وقُرْآنٍ، غَيْرِ هَذِه الآية.

عَدُّ مَذْهبِ الطَّبريِّ فيها سَقْطةً مُنْكَرةً، ونَقْلُ تَنْبيهِ العُلَماءِ عَلَيْها بِقَوْلِ السَّخاويِّ عَنِ الشّاطِبِيِّ:»إِيَّاكَ وطَعْنَ ابْنِ جَريرٍ عَلى ابْنِ عَامِرٍ»[٣٢].

ونَقولُ في هَذا الكَلامِ بأنَّ فِيه كُلَّ شَيْءٍ إلّا مُراجَعَةَ تَنْزيلِ القراءةِ ضِمْنَ مَسْألةِ الفَصْلِ بَيْنَ الـمُتَضايِفَيْنِ باعْتِمادِ التَّفْسِيرِ الـمُسْتفادِ مِنَ السِّيرةِ النَّبَويَّة.

والذِي جَنَحَ إلى الحِدَّةِ، في الرَّدِّ عَلى الزَّمَخْشَريِّ، فَأَبو حَيَّانٍ النَّحْوِيّ؛ قالَ:»وأَعْجَبُ لِعَجَمِيٍّ ضَعيفٍ في النَّحْوِ يَرُدُّ عَلى عَرَبِيٍّ صَريحٍ مَحْضَ قِراءةٍ مُتَواترة، وأَعْجَبُ لِسُوءِ ظَنِّ هَذا الرَّجُلِ بالقُرَّاءِ الأئِمَّةِ الذين تَخَيَّرَتْهُمْ هَذِهِ الأُمَّةُ لِنَقْلِ كتابِ الله، شَرْقاً وغَرْباً، وقَدْ اعْتَمَدَ الـمُسْلِمونَ عَلى نَقْلِهِم؛ لِضَبْطِهِمْ، ومَعْرِفَتِهِمْ، ودِيانَتِهِمْ»[٣٣]

ولَقَدْ ظَلَّ العُلَماءُ تَبَعاً لبعضِهِم في اسْتِشْكالِ القراءةِ، وفي الْتِماسِ ما يَشْهَدُ لها مِنْ كلامِ العَرَب، مِنْ يَوْمِ قِيلَ فِيها ما قِيلَ إلى يَوْمِ النّاسِ هذا، فِيما نَحْسَب[٣٤].

ثُمَّ إنّ لَنا في الـمَسْأَلَةِ ما نَقُولُهُ مَوْصولاً بِما يَنْبَغِي أَنْ يُراعَى مِنَ السِّيرةِ النَّبَوِيَّة؛ وذَلِكَ مَا نُبْرِزُهُ هُنَا:

إنَّ الذِي عَلَيْهِ اعْتِقادُنا أنّ هُناكَ خَللاً مَنْهَجِيّاً نَجَمَ عَنْه اسْتِشْكالُ القِراءةِ بِعَدَمِ التَّوْفيقِ في تَنْزِيلِها ضِمْنَ مَسَائلِ اللُّغةِ والنَّحْو، وهُوَ ما جَعَلَ تخريجَها مُمْتَنِعاً عَنِ الأَفْهام، وإنْ كانتْ أفهامَ جِلَّةٍ مِنْ عُلَماءِ الأُمّة، وذَلِكَ أنَّ مَا ارْتُكِبَ في الـمَوْضوعِ يَتَعَلَّقُ رَأْساً بِعَدَمِ مُراعاةِ المفهوم من السيرة النبوية الشريفة؛ وذَلِكَ ما يَلِي:

فَصْلُ الآيةِ عَنْ سِياقِها، ومَوْضُوعِها، وعَزْلُ التّركيبِ فِيها عَمَّا سِيقَ إِلَيْهِ مِنْ غَرَضٍ، وغَايةٍ.

إِهْدارُ قَواعِدِ التَّفْسير، وأَهَمُّها، هُنا، قَاعِدَةُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ بالقُرْآن، وحَمْلِ القِراءةِ على القِراءَة، وبحثِ الآيةِ ضِمْنَ المَوْضوعِ الذي سِيقَتْ لَه مِمّا يَتِمُّ العِلْمُ به مِنَ السِّيرةِ النَّبَوِيّة.

عَدَمُ تحصيلِ مَعْنى الآيةِ مِنْ مَأْتاهُ المَدْلولِ عَلَيْه بقَواعِدِ التَّفْسِير، ثُمَّ النَّظَرُ في إِصْلاحِ اللَّفْظِ له عَلى مَا تَأْذَنُ بِهِ مُقَرَّراتُ اللُّغَةِ، وأَحْكامُ اللِّسَان.

هَذا، وإِنَّ السُّؤالَ الذي نَطْرَحُهُ هُنا هُو: مَنْ ذا قَضَى بأنَّ في قِراءةِ ابْنِ عامِرٍ فَصْلاً بَيْنَ المُضافِ والمُضافِ إِلَيْه؟ ولَوْ رُدَّ التَّضايُفُ إلى القِياسِ لكانَ المَعْنى: وكَذَلِك زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْركين قَتْلُ الشُّرَكاءِ أَوْلادَ المُشْرِكين، فمَنْ ذا أَضافَ القَتْلَ للشُّركاء، وكلُّ ما في سِياقِ الآياتِ يُضِيفُهُ لِلْمُشْركين؟ بَلْ إِنَّ كُلَّ قَتْلٍ لِلأَوْلادِ في القُرْآنِ، وفي أَخْبارِ السِّيرَةِ هُوَ مِنْ فِعْلِ المُشْرِكِين:

إِنَّ قِصَّةَ الآيةِ هِيَ هَذِه: ﴿وَجَعَلوا لله مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الحَرْثِ وَالأَنْعامِ نَصِيباً فَقَالُوا هَذَا لله بِزَعْمِهِمْ وهَذا لِشُرَكائِنا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلى الله وَمَا كَانَ لله فَهُوَ يَصِلُ إِلى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُون*وكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ الله مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُون* وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُها إِلّا مَنْ نَشَاءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُها وَأَنْعامٌ لَا يَذْكُرونَ اسْمَ الله عَلَيْها افْتِراءً عَلَيْهِ سَيَجْزِيهِمْ بِما كَانُوا يَفْتَرُون*وقَالُوا مَا في بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنا وَمُحَرَّمٌ عَلى أَزْواجِنا وَإِنْ

يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيه شُرَكاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيم*قَدْ خَسِرَ الذِين قَتَلُوا أَوْلادَهُمْ سَفَهاً بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمْ الله افْتِراءً عَلَى الله قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِيــن ﴾(٣٥)

هُناكَ تَبْدأُ قِصَّةُ هَؤُلاءِ الـمُشْرِكين مَعَ شُرَكائِهِم، وهُنَا تَنْتَهي، وكُلُّ لَفْظٍ فِيها هُوَ وِحْدَةٌ صُغْرى مِنْ مَوْضوعٍ أَكْبَر، ولَيْسَ يَتَأَتَّى لَهُ مَعْنى إِلّا عَبْرَ حُضُورِها الإِجْماليّ. والـمُشْركونَ هُمْ بُؤْرةُ الكلامِ في الآياتِ، والخِطابُ مُوَجَّهٌ إِلَيْهِم، والحِكايةُ مَسُوقةٌ لَهُمْ، وعَنْهُم، والضَّمِيرُ في قَوْلِه: (وجَعَلُوا) لِلْمُشْرِكين، والقُرْآنُ يُحَدِّثُ عَنْ جَعْلِهِم ما أَشْركوا في خَلْقِ الله خَيْراً مِنَ الله تَعالى، فالقبيحُ ما قَبَّحَ شُركاؤُهُمْ، والزَّيْنُ ما زَيَّنَ شُرَكاؤُهُم، ولَوْ أَنَّهُمْ يَقْتُلون أَوْلادَهُم، ويَتَقَرَّبون بِها إِلَيْهِم، وهَذا هُوَ التَّلْبِيسُ الذي أَعْماهُمْ عَنِ الحقِّ، فَجَعَلَهُم:

يَقْتُلُونَ أَوْلادَهُمْ.

يَقُولونَ في الأَنْعامِ والحَرْثِ ما يَقُولُون.

يُحَرِّمُونَ ما يُحَرِّمُونَ، ويُحِلُّونَ ما يُحِلُّون(٣٦).

وهُوَ ما حَكَمَ القُرْآنُ على مجموعِهِ بالخُسْرانِ الـمُبينِ في قَوْلِه: ﴿قَدْ خَسِرَ الذين قَتَلُوا أَوْلادَهُمْ سَفَهاً بِغَيْرِ عِلْمٍ وحَرَّمُوا ما رَزَقَهُم اللهُ افْتِراءً عَلى الله قَدْ ضَلُّوا وَما كَانوا مُهْتَدِين ﴾ (٣٧)

والعَجِيبُ حقّاً أنَّ الآيةَ الأخِيرةَ هِيَ في نِسْبة القَتْلِ لِلْمُشْركين، كَنِسْبَةِ تحريمِهِم ما أَحَلَّ الله لَهُمْ، والأَعْجَبُ مِنه أنَّ كُلَّ قتلٍ للأَوْلادِ في القُرْآنِ هُوَ مِنْ عَمَلِ الـمُشْرِكِين.

كما أَنّا نَعْلَمُ مِن السِّيرةِ الشَّريفَةِ أَنَّ كُلَّ قتلٍ للأَوْلادِ في القُرْآنِ هُوَ مِنْ عَمَلِ الـمُشْرِكِين، أَيْضًا. قالَ ابْنُ هِشامٍ:» وكانَ لِخَوْلانَ صَنَمٌ يُقالُ لَهُ عِمْيانُس، بأَرْضِ خَوْلانَ، يَقْسِمونَ لَهُ مِنْ أَنْعامِهِم، وحُروثِهم قَسْمًا بَيْنَهُ وبَيْنَ الله بزَعْمِهم ، فما دَخَلَ في حَقِّ عِمْيانُسَ مِنْ حَقِّ الله تَعالى الذي سَمَّوْهُ لَهُ تَرَكوهُ لَهُ، وما دَخَلَ في حَقِّ الله تَعالى مِنْ حَقِّ عِمْيانُسَ رَدُّوهُ عَلَيْهِ. وهُمْ بَطْنٌ مِنْ خَوْلانَ ، يُقالُ لَهُمُ الأَديم، وفِيهِم أَنْزَلَ الله تَبارَكَ وتَعالى فيما يَذْكُرون: ﴿وَجَعَلوا لله مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الحَرْثِ وَالأَنْعامِ نَصِيباً فَقَالُوا هَذَا لله بِزَعْمِهِمْ وهَذا لِشُرَكائِنا فَمَا كَانَ لِشُرَكائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلى الله وَمَا كَانَ لله فَهُوَ يَصِلُ إِلى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُون(٣٨)"

ويُوَطِّئُ هذا لأَنْ نَفْهَمَ أَنَّ الْمُشْرِكينَ إِنَّما يَفْعَلون بِكُلِّ الوارِدِ ذِكْرُهُ في الآياتِ إِرْضاءً لشُرَكائِهم في عِبادَةِ الله، وأَنَّ مِنْ ذَلِك أَنَّهُم يَقْتُلونَ أَوْلادَهم.

وقَصْدُنا مِنْ كُلِّ ما تَقَدَّم أَنَّ مِنْ ضَرورةِ تخريجِ هَذِهِ القِراءةِ أَنْ يُنْظر في سِياقِها العامّ، ومَوْضوعِها الأَكْبر، وهُو ما يَلْتَقي مَعَ مَقولاتِ التفسيرِ الـمَوْضوعيّ، والوَحْدة الـمَوْضوعِيَّة، والتَّناسُب، و غَيْرِها مِنَ الـمَفاهِيمِ التي تَتَأَسَّسُ على وَحْدَةِ النَّصِّ القُرْآنيِّ، وانْسِجامِ مُكَوِّناتِه، وهَذِهِ الآيةُ، مِنْ سُورةِ الأَنْعام، تَنْتمي إلى وَحْدةٍ مَوْضوعِيَّةٍ تَبْدَأُ مِنَ الآيةِ ١٣٦ وتَنْتَهي عِنْد الآيةِ ١٤٠؛ وهِيَ بَيَانٌ لجهْلِ الـمُشْرِكينَ مِنَ العَرَب، ومَزاعِمِهِمْ فيما يَنْسِبونَ لِشُرَكائِهِمْ مِنْ آلِهَتِهِمْ الـمَزْعومة؛ أَوْرَدَ القُرْطُبِيُّ في جامِعِه أَنَّ سَعيدَ بْنَ جُبَيْرٍ رَوى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَرادَ أَنْ يَعْلَمَ جَهْلَ العَرَبِ فَلْيَقْرَأْ ما فَوْقَ الثَّلاثينَ والمائةِ مِنْ سُورةِ الأَنْعامِ إلى قَوْلِه: ﴿قَدْ خَسِرَ الذين قَتَلُوا أَوْلادَهُمْ سَفَهاً بِغَيْرِ عِلْمٍ وحَرَّمُوا ما رَزَقَهُم اللهُ افْتِراءً عَلى الله قَدْ ضَلُّوا وَما كَانوا مُهْتَدِين ﴾ «(٣٩)

ثُمَّ إنَّ القِراءةَ الأُولى؛ وهِي قِراءةُ البِناءِ لِلْمَعْلومِ في «زَيَّنَ» تَرْجِعُ بالتَّزْيينِ للشُّرَكاء، وهُو رافِعُهُم عَلى الفَاعِلِيَّةِ والتَّأْخِير، وبالقَتْلِ لِلْمُشْرِكين، وكذلكَ في قِراءةِ البِناءِ للمَجْهول في «زُيِّنَ»، والرَّفْعِ في القتْلِ والشُّرَكاء؛ فَقالوا: كَأَنَّه إذْ قِيل: (وكَذَلِكَ زُيِّنَ ..) فَقِيل: مَنْ ذا فَعَلَه؟ فَقِيلَ في الجوابِ: زَيَّنَهُ شُرَكاؤُهُم[٤٠]، فَعَلامَ عَدَلوا في قِراءةِ ابْنِ عامرٍ عَنْ هذا التَّخْرِيجِ نَفْسِه؟ وعَلامَ انْصَرَفوا عَنْ مِثْلِ أنْ يَقُولوا: إنّه لَـمّا قال: (وكَذَلِكَ زُيِّنَ ...)، فَقِيل: تَزْيِينُ مَنْ؟ فَقِيل: تَزْيِينُ شُرَكائِهِم؟

أَيْ أَنَّ بِنْيَةَ القِراءةِ الدَّلالِيَّةَ العَميقَةَ هَذِهِ صُورَتُها:

[وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكينَ قَتْلُ(ــهُمْ) أَوْلادَهُم (تَزْيينُ) شُرَكائِهِم]

ولَقَدْ رَأَينا أَبا حَيَّانٍ يجْعَلُ الإشارةَ في أَوَّلِ الآيةِ عَائدةً إلى الـمَصْدرِ الـمَفْهومِ مِنْ قولِه: (وجَعَلوا لله)، بِتَقْدير: ومِثْلُ ذَلكَ الجعلِ في التَّزْيينِ زُيِّنَ لِكَثيرٍ مِنَ الـمُشْرِكين[٤١]، أَلَيْسوا قَدْ قَرَّروا أنّ مَعْنى الـمَصْدرِ هو مَعْنى فِعْلِه، وأنّ الـمَصْدرَ يدلُّ على ما يَدُلُّ عَلَيْه فِعْلُه؟ أَلَيْس ما قَبْلَ قَوْلِهِ:»شُركائِهِم» هُو كلامٌ عَنْ تَزْيينِ الشُّركاءِ للمُشْرِكِين؟أَلَيْس هَذا هو مَعْنى الـمَوْضوعِ كُلِّهِ؟ أَلَيْسُوا جَعَلوا مِنْ أُصُولِهِمْ أنَّ الإعْرابَ إنّما دَخَلَ الكلامَ في الأَصْلِ لِـمَعْنى؟ [٤٢]أَلَيْسَ الواجِبَ في تَفْسيرِ القِراءةِ حَمْلُها على نَظِيرَتِها؟

والذِي كانَ خليقاً بِنَظَرِ العُلماءِ هُو تَسْويغُ حَذْفِ الـمُضافِ مَعَ بَقاءِ أَثَرِه، وهو الجرُّ الذي في الشُّرَكاء؛ إذْ إنَّ في ذَلِك تقريرًا لِلتَّفْسيرِ بِقَواعِدِه، وضَوابِطِه، واجْتِهادًا في إِصْلاحِ اللَّفْظِ له، بِما تَقَرَّرَ أنَّ الأَلْفاظَ خَدَمٌ لِلْمعاني، وبِما تَقَرَّرَ أنَّ اللُّغةَ هِيَ بَعْضُ التَّفْسيرِ، ولَيْسَتْ هِيَ التَّفْسيرَ، وسِيبَوَيْهِ عَرَضَ لِلْمَوْضوعِ بِأَنْ بَحَثَهُ ضِمْنَ بابٍ سَمَّاهُ: «بَابُ ما يُحْذَفُ مِنْهُ الفِعْلُ لِكَثْرَتِهِ في كَلامِهِمْ حتى صَارَ بِـمَنْزِلَةِ الـمَثَلِ» قالَ

فيه: «وذَلِكَ قَوْلُك: هَذا، ولا زَعَماتِك؛ أيْ: ولا أَتَوَهَّمُ زَعَماتِك، ومِنْ ذَلِكَ قولُ الشَّاعِر:

دِيارَ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ مُساعِفَةٌ *** ولا يَرى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

كَأَنَّهُ قالَ: اذْكُرْ دِيارَ مَيَّة، ولكِنَّهُ لا يَذْكُرُ»اذْكُرْ»؛ لِكَثْرةِ ذَلِك في كَلامِهِم، واسْتِعْمالِهِمْ إِيَّاه، ولِـمَا كانَ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ الدِّيارِ قَبْلَ ذَلِك»[٤٣]

ونُلاحِظُ أَنَّه سَوَّغَ مجيءَ هذا بِأَمْرَيْن هُما كَثْرةُ الاِسْتِعْمال، ومِنْ أُصُولِهِم أنَّ كَثْرةَ الاِسْتِعْمالِ تُجيزُ الحذفَ[٤٤]، والثّاني هُوَ تَقَدُّمُ الذِّكْر، ويَحْمِلُ القولُ بأنَّ سِيبَوَيْهِ يجعلُ الـمَوْضوعَ مِنْ بابِ الحمْلِ عَلى الـمَعْنى، بَلْ لَقَدْ جاءَ فِيه بِقَوْلِ الخليلِ: «كَأَنَّكَ تَحْمِلُهُ على ذَلكَ الـمَعْنى»[٤٥]

وكَما مَثَّلَ سِيبَوَيْهِ لجوازِ هَذا في الـمَنْصوبِ مَثَّلَ لجوازِهِ في الـمَرْفوعِ؛ فَجاءَ بِقَوْلِ الشَّاعِر:

لِيُبْكَ يَزيدٌ، ضَارِعٌ لِخُصُومةٍ *** ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ[٤٦]

ثُمَّ قَال: «لَـمّا قَالَ:»لِيُبْك يَزِيدٌ»، كانَ فِيه مَعْنى لِيَبْكِ يَزِيد، ...كَأَنَّهُ قَال: لِيَبْكِهِ ضَارِعٌ»[٤٧]

ولَكِنَّ الـمُلاحظَ مِنْ كلامِ سِيبَوَيْهِ أَمْران:

تَجْويزُهُ الحذفَ باعْتِمادِ الذِّكْرِ الـمُتَقَدِّم.

عَدَمُ التَّعَرُّضِ لِقِراءةِ ابْنِ عامِرٍ.

فأمّا الأوَّلُ؛ فالـمَعْروفُ أنَّ اسْتِنْباطَ القانونِ النَّحْويِّ إنّما يكونُ باعْتِمادِ الـمَفْهومِ مِنَ الكَلام، فَتَفْسيرُ النَّصِّ وفَهْمُهُ أساسٌ لِـمَعْرِفةِ القانونِ الذي صِيغَ على مُوجِبِه، فالإعْرابُ مَحْمولٌ عَلى الـمَعْنى؛ وهُوَ فَرْعٌ عَنْه، يقولُ الدُّكْتورُ خالدُ إسْماعيلُ حَسَّانٌ: «إنَّ دِراسةَ دَوْرِ الـمَعْنى في النَّحْوِ العَرَبِيِّ غايةٌ مُهِمَّةٌ في الدَّرْسِ اللُّغَويِّ العَرَبي، قديمًا وحَديثًا، ولا يَخْفَى عَلى الدّارِسينَ أَثَرُ الـمَعْنى الدّلاليِّ في تَوْجيهِ القاعِدةِ النَّحْوِيَّة، فَيَصْرِفُها بحَسَبِ ما يُؤَثِّرُ عَلَيْها، والحملُ عَلَى الـمَعْنى في النَّحْوِ العَرَبِيِّ يَكْشِفُ لَنا عَنِ القَواعِدِ الـمُنَظِّمَةِ للتَّراكيبِ النَّحْويّة، والوَسائِلِ الإِجْرائيّة الـمُتَّبَعَةِ في دِراسةِ النَّصِّ العَرَبيّ»[٤٨]، وقالَ أَيْضاً: «لا شَكَّ أنَّ حَمْلَ الكلامِ عَلى الـمَعْنى يَجْعَلُ الـمَعْنى حاكِماً عَلى الكلامِ، ومُؤَثِّراً فِيه، فَيُوَضِّحُ الـمَقاصِدَ، والغَاياتِ مِنَ الكَلام، وفي ذَلكَ إعادةُ نَظَرٍ في القواعِدِ النَّحْوِيَّةِ، والأُصولِ النَّحْويَّةِ العامَّةِ مِنْ خِلال كُتُبِ التَّفْسيرِ، وإعْرابِ القُرْآنِ ومَعانيه، ...، إنّ النَّحْوَ العَرَبيَّ نَحْوٌ دَلاليٌّ؛ إذْ إنَّ الدّلالةَ تَحْكُمُ القاعدةَ النَّحْوِيَّةَ، وتُوَجِّهُها، وتُؤَثِّرُ في تَقْعيدِها، وإنّي لَأَرى أنَّ أَفْضَلَ طريقٍ يُمْكنُ أنْ نَسْلُكَهُ -نَحْنُ الدّارِسينَ العربَ في العَصْرِ الحديث- أنْ نَمْتَحِنَ القاعِدةَ النَّحْوِيَّةَ مِنْ خِلالِ كُتُبِ تفسيرِ القُرْآنِ، وإعْرابِه، فالنَّصُّ القُرْآنيُّ حُجَّةٌ على القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّة، لا العَكْسُ»[٤٩]

وأمّا عَدَمُ تَعَرُّضِ سِيبَوَيْهِ لِقِراءةِ ابْنِ عامِرٍ؛ فَتفسيرُهُ، في رَأْيِنا، أَنَّها تَخْرجُ عِنْدَهُ مِنْ بابِ الفَصْلِ بَيْنَ الـمُتَضايفَيْن، إلى بابِ حذفِ الـمُضافِ، وبَقاءِ أثرِه، وأَنَّه رَأى انْبِناءَ تخريجِها عَلى ثقافةٍ زائدةٍ على الثّقافةِ اللُّغَوِيَّة؛ هِيَ ثَقَافَةُ الإِلْمامِ بِالسِّيرةِ، وما تُوَفِّرُهُ مِنَ الخَبَرِ الْمُعينِ على تَوْجيهِ إعْرابِ الآيَة، والرَّجُلُ لُغَوِيٌّ، فَأَمْسَك. وقَدْ أَمْسَكَ الرَّجُلُ إمْساكَ العارفِ بحُدودِ تَخَصُّصِه، العارفِ بأنَّ فَنَّهُ واقعٌ قَبْلَ التَّفْسِير، وبِأَنَّهُ بَعْضُ التَّفْسير، ولَكِنَّهُ لَيْسَ التَّفْسير، وإنّها لإِحْدى الحَسَناتِ التي نَحْسَبُ أَنّه أُوتي بِها مَقامَ الإمامةِ في النَّحْوِ التي لَـمْ يُنْكِرْها عَلَيْهِ أَحَد.

ولَقَدْ عَجِبْنا مِمَّنْ نَقَمَ على سِيبَوَيْهِ طَعْناً مَزْعوماً في هَذِه القِراءة، وفي غَيْرِها؛ فَهَذا الدُّكْتورُ أَحْمَدُ مَكِّي الأَنْصاريُّ يُسَوِّي بَيْنَ سِيبَوَيْهِ، وغَيْرِهِ مِن النُّحاةِ بالـمُسْتَشْرقين، في الطَّعْنِ في القِراءاتِ القُرْآنيّة، وهُوَ غُلُوٌّ ظاهرٌ قد تَصَدّى له الدُّكْتورُ إِدْريسُ مَقْبول، بما فِيه كِفايَة، وكانَ مِمَّا أَخَذَ الأَنْصاريُّ على سِيبوَيْهِ طَعْنُهُ في قِراءةِ ابْنِ عامِرٍ هذِهِ بالذّات، والحقُّ، كَمَا ذَكَرَ الدُّكْتور مَقْبولٌ أنَّ سِيبَوَيْهِ لَـمْ يَتَعَرَّضْ لها بالـمَرَّة، قالَ الدُّكْتورُ إِدْريسُ:»والباحثُ الفاضِلُ (يَقْصِدُ الأَنْصاريّ)، مِنَ الـمُصِرِّينَ عَلى الخَطأ، ومِنَ الذين لا يَجِدُونَ حَرَجاً في إِعْرابِهِم عَنْ نِيَّةِ السُّوءِ؛ فَفي حِينِ لا نَجِدُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ قِراءةَ ابْنِ عَامِرٍ، بالفَصْلِ بَيْن الـمُتَضايِفَيْن، في سُورةِ الأَنْعام، نَجِدُهُ يَقُولُ: «رَأَيْتُ الفَرَّاءَ يقفُ مِنْها مَوْقفَ الـمُعارَضَةِ، فَعَزَّ عليّ ذلك!!!، ...، وَأَرَدْتُ أنْ أُحَمِّلَها لِلْبَصْريين، الذين دَأَبوا عَلى الطَّعْنِ في القِراءات، ...، وذَهَبْتُ إلى كِتابِ سِيبوَيْهِ، إمامِ النُّحاةِ، فَلَمْ أَعْثُرْ لهذِهِ القِراءةِ عَلى أَثَرٍ، ...، وإِمْعاناً في البحثِ تَتَبَّعْتُ سِيبوَيْه في القَضِيَّةِ نفسِها، ...، فاتَّجَهْتُ إلى مَوْطِنٍ آخَر، وظَنَنْتُ أنّه سَيَتَعَرَّضُ فيه لهذِه القِراءة، وهُوَ مَوْطنُ الحديثِ عَنْ آيةِ إبْراهيم، (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ)، فَرَأَيْتُهُ جَاءَ بالقِراءةِ الـمَشْهورةِ، ولَـمْ يَتَعَرَّضْ لقراءةِ الفصْلِ بينَ الـمُتَضايِفَيْن، فَأَيْقَنْتُ، أَوْ رَجَّحْتُ، أنَّ سِيبَوَيْهِ بالذّاتِ لَـمْ يَتَعَرَّضْ للطَّعْنِ عَلى قِراءةِ ابْنِ عامِرٍ»[٥٠]

فَماذا عَنْ حَذْفِ الـمُضافِ، وبَقاءِ الـمُضافِ إِلَيْه؟

إنَّ لِلنُّحاةِ، في هَذا، كَلاماً عَجِيباً، وهُمْ، أَوَّلاً، عَلى جَوازِهِ، قَالَ ابْنُ مالِكٍ:

وَرُبَّمَا جَرُّوا الذِي أَبْقَوْا كَـمَا*** قَدْ كانَ قَبْلِ حَذْفِ ما تَقَدَّما

لَكِنْ بِشَرْطِ أنْ يَكونَ مَا حُذِفْ*** مُماثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَد عُطِفْ[٥١]

وقالَ في هَذا ابْنُ عَقِيلٍ: «قَدْ يُحْذَفُ الـمُضافُ، ويَبْقى الـمُضافُ إِلَيْهِ مجروراً، كَما كَانَ قَبْلَ ذِكْرِ الـمُضافِ لَكِنْ بِشَرْطِ أنْ يكونَ الـمَحْذوفُ مُماثِلاً لِما عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ❊❊❊ ونَارٍ تُوقَدُ باللَّيْلِ نَارا[٥٢]

والتَّقْديرُ (وكُلَّ نارٍ)، فَحُذِفَ» كُلَّ» وبَقِي الـمُضافُ إِلَيْه مَجْروراً كَما كانَ عِنْدَ ذِكْرِها، والشَّرْطُ مَوْجُودٌ، وهُو العَطْفُ على الـمُماثِلِ الـمَحْذوفِ وهُو «كُلَّ» في قَوْلِه (أَكُلَّ امْرِئٍ).

وقَدْ يُحْذَفُ الـمُضافُ، ويَبْقى الـمُضافُ إِلَيْه عَلى جَرِّهِ، والمحذوفُ لَيْس مُماثِلاً لِلْمَلْفوظ، بَلْ مُقابِلٌ لَه، كَقَوْلِه تَعَالى: (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا واللهُ يُرِيدُ الآخِرةَ، في قِراءةِ مَنْ جَرَّ الآخِرةَ، والتَّقْدِيرُ: واللهُ يُرِيدُ بَاقيَ الآخِرةِ، ومِنْهُمْ مَنْ يُقَدِّرُه: واللهُ يُرِيدُ عَرَضَ الآخِرة، فَيَكُونُ المحذوفُ، على هذا، مماثلاً لِلْمَلْفوظِ بِه»[٥٣]

ونَرى أنَّ هذا التَّجْويزَ مُسْتَفادٌ مِنْ شَيْءٍ واحِدٍ جامِعٍ لِكُلِّ شاهِدٍ في هَذِهِ الـمَسْأَلة؛ هُوَ تَقَدُّمُ ما يُنْبِئُ بِالمحذُوف، عَلى أيِّ صُورةٍ مِنْ صُوَرِ تَقَدُّمِه، ولا قائلَ بانْحِصارِ وُجوهِ التَّجْويزِ فِيما ذُكِرَ هُنا؛ لِاسْتِحالةِ تَصَوُّرِ أنَّ الـمُتَكَلِّمَ يَقْصِدُ إلى مُشاكَلَةِ اللَّفْظِ، قَبْلَ بَيَانِ الـمَعْنى، وحَذْفُ الـمُضافِ مَعَ بقاءِ الجرِّ هُوَ مِنْ وُجُوهِ التَّوَسُّعِ في كَلامِهِم[٥٤].

وحَمْلُ الإعْرابِ عَلى مُراعاةِ الـمَعْنى هُوَ ما يَدْفَعُنا إلى حُزْمَةٍ مِن الأَسْئِلةِ، مِنْ مِثْلِ:

لِـمَ لا يكونُ لِقِراءةِ ابْنِ عامرٍ ما لِهذِهِ الشَّواهِدِ التي اسْتُفِيدَ مِنْها تجويزُ حَذْفِ الـمُضاف؟

أَلَيْسَ هذا هُوَ الـمَنْهَجَ في مَعْرِفَةِ الأَحْكامِ التي بِمُوجِبِها بُنِيَ الكَلام؟

وعَلى هَذا قَدْ يَصِيرُ بِوُسْعِنا أنْ نَقولَ إنّه يجوزُ حذْفُ الـمُضافِ، وتركُ الـمُضافِ إليه، مَعَ بَقاءِ الجرِّ في حالاتٍ ثلاثٍ؛ هُنَّ:

إذا تَقَدَّمَ مُماثِلُه، ثُمَّ نَسُوقُ لَهُ بَيْتَ أبي دُوادٍ الإيادِيِّ الذي فِيه كُلُّ امْرِئٍ، وكُلُّ نارٍ.

إذا تَقَدَّمَ مُقابِلُه، ثُمَّ نَسُوقُ قِراءةَ مَنْ جَرَّ الآخِرةَ في آيَةِ: (تُريدونَ عَرَضَ الدُّنْيا واللهُ يُريدُ الآخِرةِ).

إذا تَقَدَّمَ الدَّالُّ عَلَيْهِ الـمُشْتَقُّ مِنْ لَفْظِه، الـمُفْهِمُ مَعْناهُ، ثُمَّ نَسُوقُ لَهُ قِراءَةَ ابْنِ عامِرٍ.

ومَعَ ذَلكَ يَبْقَى في الـمَسْألةِ شَيْئان:

اشْتِراطُهُمْ العَطْفَ في حَذْفِ الـمُضافِ، فَلَنا، أَخْذاً مِنْ سَبِيلِهِم في التَّقْعيد، أنْ نَقُول: إنَّ قِراءةَ ابْنِ عامِرٍ تَكْشِفُ عَنْ أنّه شَرْطٌ مُقَرَّرٌ قَبْلَ تَخْريجِها عَلى النَّحْوِ الذي وَصَفْنا في هذا البَحْث، ونَحْنُ، لِأَجْلِه، نَدْعو إلى عَدَمِ اعْتِبارِهِ بِمُوجِبِ ذلك أَوَّلاً، وتَقْريراً لِـمَبْدَأ جَعْلِ القاعِدةِ تابعاً لِلْمُسْتفادِ مِنَ النَّصِّ، لا العَكْس، ثانِياً، ونَسْتَدِلُّ لِصِحَّةِ هَذا بِمِثْلِ قوْلِ الفَخْرِ الرّازي:»إذا أَثْبَتْنا اللُّغَةَ بِشِعْرٍ مجهولٍ، فَجَوازُ إثْباتِها بالقُرْآنِ أَوْلى، وكثيراً ما نَرى النَّحْوِيِّينَ مُتَحَيِّرينَ في تَقْريرِ الأَلْفاظِ الواردةِ في القُرْآن، فَإذا اسْتَشْهَدوا في تَقْريرِهِ بِبَيْتٍ مجهولٍ فَرِحُوا بِذَلِك، وأنا شَديدُ التَّعَجُّبِ مِنْهُم، فإنَّهُمْ إذا جَعَلُوا وُرودَ ذَلكَ البيتِ المجهولِ عَلى وَفْقِهِ دليلاً على صِحَّتِه، فَلَأَنْ يَجْعَلوا وُرودَ القُرْآنِ دليلاً على صِحَّتِهِ أَوْلى»(٥٥) وبِمِثْلِ قَوْلِ مَنْ قال:»لَا عَجَبَ أَعْجَبُ مِمَّنْ إنْ وَجَدَ لِامْرِئِ القَيْسِ، أَوْ لِزُهَيْرٍ، أَوْ لِجَرِيرٍ، أَوْ الحُطَيْئة، أَوْ الطِّرِمَّاح، أو ...، أَوْ مِنْ سائرِ أَبْناءِ العَرَب، لفظاً في شِعْرٍ، أَوْ نَثْرٍ جَعَلَهُ في اللُّغَةِ، وقَطَعَ بِهِ، ولَـمْ يَعْتَرِضْ فِيه،

ثُمَّ إِذا وَجَدَ الله تَعالى خَالِقِ اللُّغاتِ، وأَهْلِها، كلاماً لَـمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْه، ولا جَعَلَهُ حُجَّةً، وجَعَلَ يَصْرِفُهُ عَنْ وَجْهِه، ويُحَرِّفُهُ عَنْ مَوْضِعِه، ويَتَحَيَّلُ في إِحالَتِهِ عمّا أَوْقَعَهُ اللهُ عَلَيْه»[٥٦]، وبِقَوْلِ مَنْ قَالَ:» إِنَّ لِلْقُرْآنِ الكريمِ أُسْلوباً مِنَ النَّحْوِ يَنْبغي أنْ يُقاسَ عَلَيْه، ولا يُقاسُ هُوَ عَلى غَيْرِه، وذَلك إذا صَحَّ سَنَدُ القِراءة، وَوافَقَتْ رَسْمَ أَحَدِ الـمَصاحِفِ العُثْمانِيَّة، فَلْيُصَحِّحِ النُّحاةُ قَواعِدَهُم، ولْيَصوغُوها كمَا صَاغَها القُرْآنُ الكَرِيم، فَإِنَّهُ النَّصُّ الوحيدُ الـمَقْطوعُ بِصِحَّتِه، الـمُتَواتِرُ في رِوايتِه»[٥٧]

حَذْفُ التنوينِ مِنَ القَتْلِ مَعَ إِعْمالِهِ في الأَوْلاد، فَهُوَ عِنْدنا مِنْ بابِ حذْفِ الـمُضافِ، والتَّقْدِير: قَتْلُهُمْ (أوْلادَهُم)، ويَشْهَدُ لَهُ قَوْلُ الشّاعِر:

ومِنْ قَبْلِ نَادى كُلُّ مَوْلى قَرابَةٍ***فَما عَطَفَتْ مَوْلى عَلَيْهِ العَواطِفُ[٥٨]

أيْ: ومِنْ قَبْلِ ذَلك، واسْمُ الإِشارةِ عائِدٌ عَلى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْل.

ومِثْلُهُ قِراءةُ ابْنِ مُحَيْصِنٍ: (فَلا خَوْفُ عَلَيْهِم)[٥٩]، بِغَيْر تنوينٍ في خَوْف؛ أيْ: فَلا خَوْفُ شَيْءٍ عَلَيْهِم. ومِنْ أُصُولِهِم أنّه لا حَذْفَ إلّا بِدَليل، وأنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ الشَّيْءُ لَفْظاً، ويَثْبُتُ تقديراً. وتَقْديرُهُم لمحذوفٍ ظاهرٍ في قِراءةِ ابْنِ مُحَيْصِنٍ يَجْعَلُ تَقْديرَ الضَّميرِ أَوْلى بالجواز؛ لأنَّ الـمُضْمَرَ فَرْعٌ عَنِ الظّاهر، ومِنْ قَواعِدِهِم أنَّ الأَصْلُ هُوَ الـمُظْهَرُ، والـمُضْمَرُ فَرْعُه وأنَّ الفَرْعَ، دائماً، أَضْعَفُ مِنَ الأَصْلِ.

خَاتِمَةٌ

ما كانَ قَصْدُنا مِنْ وَراءِ هَذِهِ الوَرَقَةِ إِلّا أَنْ نُبْرِزَ قِيمَةً كُبْرى للعِلْمِ بالسِّيرةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّريفَةِ في فَهْمِ كِتابِ الله تَعالى؛ ذَلِك لأَنَّها تُتِيحُ مَعْرِفَةَ الأَحْداثِ، والأَخْبارِ، والشُّخوصِ، وما إِلَيْها مِمّا يُعِينُ على تَبَيُّنِ المُرادِ مِنْ أَلْفاظِ القُرْآنِ الكَريم، ومِنْ ثَمَّ تَيْسيرُ الوُقوفِ عَلى وُجوهِها مِنْ كَلامِ العَرَب؛ فإِنَّ الإِعْرابَ فَرْعٌ عَنِ المَعْنى، ولَقَدِ اجْتَهَدْنا في بَيانِ ذَلِك عَبْرَ تَحْليلٍ لآيَتَيْنِ مِنْ أَكْثَرِ الآياتِ القُرْآنِيَّةِ التي احْتَمَلَ فَهْمُها قَدْرًا كَبيرًا جِدًّا مِنَ الخِلافِ بَيْنَ العُلَماء؛ آيَةِ المُتَشابِهِ في آلِ عِمْران، وقِراءَةِ ابْنِ عامِرٍ في آيَةِ تَزْيينِ قَتْلِ الأَوْلادِ في الأَنْعام. وما كانَ الغَرَضُ عِنْدَنا سِوى أَنْ نُثْبِتَ أَثَرًا طَيِّبًا للسِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ في تَخْليصِ الفَهْمِ مِنَ الخِلاف، والسَّوْقِ إِلى التَّفْسيرِ مِنْ أَيْسَرِ السُّبُلِ إِلَيْهِ، ما يَجْعَلُ مِنَ الإِعْرابِ بَعْدَ ذَلِك مَبْنِيًّا على المَعْنى المُوافِقِ لِمُرادِ النَّصِّ وغَرَضِهِ. وقَدِ اخْتَرْنا المَسْأَلَتَيْنِ لِنُبْرِزَ أَثَرَ العِلْمِ بالسِّيرَةِ في أَكْثَرِ الآياتِ احْتِمالًا لِاخْتِلافِ النَّظَرِ، وتَعَدُّدِ الآراءِ والأَقْوالِ، فذاكَ ما يَجْعَلُ للسِّيرَةِ فَضْلًا كَبيرًا في التَّقْليلِ مِنْ خِلافِ العُلَماءِ القائِمِ على عَزْلِ النَّصِّ عَنْ آلاتِ فَهْمِهِ وتَفْسيرِه، المُكْتَفي باللُّغَةِ ومُقَرَّراتِ اللِّسانِ العَرَبِيّ، والسِّيرةُ هُنا تُظْهِرُ كَيْفَ أَنَّ الإِعْرابَ وعُلومَ اللُّغَةِ لَيْسَ إِلّا آلَةً واحِدَةً مِنْ زُمْرةٍ مِنَ الآلاتِ التي يُسْتَعانُ بِها على فَهْمِ القُرْآنِ العَظيم، وأَنَّ مِنْ أُصولِ الإِعْرابِ، والتَّحْليلِ اللُّغَويِّ القُرْآنِيِّ أَنْ يَعْتَمِدَ المَعْنى المَدْلولَ عَلَيْهِ بالحَدَثِ والخَبَرِ الذي تَدُلُّنا عَلَيْهِ السِّيرَةُ النَّبَوِيَّةُ الشَّريفَة.

الهوامش

١)) يُنْظَرُ مُفَصَّلًا في: التَّفْسِيرُ اللُّغَوِيُّ للقُرْآنِ الكَرِيم، د. مُساعِدُ الطَّيّار، ص: ٦٣٣.

٢)) يُنْظَرُ: الزَّرْكَشيّ، البُرْهانُ في عُلومِ القُرْآن، ١/ ٣٠٢، والسُّيوطِيّ، الإِتْقانُ في عُلومِ القُرْآن، ٢/ ٢٦٠.

٣)) يُنْظَرُ: يُوسُفُ العِيساوي، عِلْمُ إِعْرابِ القُرْآن، تَأْصِيلٌ وبَيانٌ، ص:٢٣٧.

٤)) يُنْظَرُ مُفَصَّلًا في: عِمادُ الدّينِ مُحَمَّدُ الرَّشيد، أَسْبابُ النُّزولِ وأَثَرُها في بَيانِ النُّصوصِ، دِراسَةٌ مُقارِنَةٌ بَيْنَ أُصولِ التَّفْسيرِ وأُصولِ الفِقْهِ، دارُ الشِّهابِ، ١٤٢٠ه، ١٩٩٩.

٥)) مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، الطَّبَقاتُ الكُبْرى، مَكْتَبَةُ الخانِجِيّ، ١٤٢١ه، ٢٠٠١، ١/ ٢٣٢.

٦)) الواحِدِيّ، أَسْبابُ النُّزولِ، ص:١٠.

٧)) السُّيوطِيُّ، الإِتْقانُ في عُلومِ القُرْآنِ، ١/ ٨٨.

٨)) ابْنُ تَيْمِيَّةَ، مُقَدِّمَةٌ لأُصولِ التَّفْسير، ص: ٧٣.

٩)) آلَ عِمْرانَ: ٠٧.

١٠)) يُنْظَرُ: الطَّاهِرُ بْنُ عاشورٍ، التَّحْريرُ والتَّنْوير، ٢/ ٣٤.

١١)) يُنْظَرُ مُفَصَّلًا في: الآلوسِيّ، رُوحُ المَعاني في تَفْسيرِ القُرْآنِ العَظيمِ والسَّبْعِ المَثاني، ٢/ ٧٦.

١٢)) الشَّيْخُ زَكَرِيّا الأَنْصاري، المَقْصِدُ لتَلْخيصِ ما في المُرْشِد، ص:٣. ويُنْظَرُ: مَنْهَجِيَّةُ ابْنِ أَبي جُمْعَةَ الهَبْطيّ في أَوْقافِ القُرْآنِ الكَريم، للشَّيْخِ بَنْ حَنِيفيَّةَ العابِدين، ص:٢٢.

١٣)) سُنَنُ التِّرْمِذي، ٥/ ١٨٣. ويُنْظَرُ تَفْصيلُ هَذا في: عَبْدُ الله عَلي رَاجي المَطِيري، الوَقْفُ والِابْتِداءُ وأَثَرُهُما في التَّفْسيرِ والأَحْكام، ، رِسالَةُ ماجِسْتير، قِسْمُ الكِتابِ والسُّنَّة، كُلِّيَّةُ الدَّعْوةِ وأُصولِ الدِّين، جامِعَةُ أُمِّ القُرى، المَمْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعودِيَّة، ١٤٢٠ه، ص:٩٢.

١٤)) الوَاحِدِيّ، أَسْبابُ النُّزولِ، ص:٩٩.

١٥)) الزَّرْكَشِيّ، البُرْهانُ في عُلومِ القُرْآنِ، ٢/ ٧٥.

١٦)) التَّحْريرُ والتَّنْويرُ، ٤/ ٤٣.

١٧)) الأَنْعامُ: الآيَةُ ١٣٨.

١٨)) يُنْظر: عَبْدُ اللَّطِيفِ الخَطِيب، مُعْجَمُ القِراءات، ٢/ ٥٥٢.

١٩)) سُورة النّور: ٣٦-٣٧

٢٠)) سُورةُ البُرُوج: ٤-٥

٢١)) يُنْظَرُ: الْقُرْطُبيّ، الجامِعُ لِأَحْكامِ القُرْآن،١٧/ ٦٥

٢٢)) يُنْظَرُ: عَبْدُ اللَّطِيفِ الخَطِيب، مُعْجَمُ القِراءات، ٢/ ٥٥٢.

٢٣)) يُنْظَرُ مُفَصَّلاً في: عَبْدُ اللَّطِيفِ الخَطِيب، مُعْجَمُ القِراءات، ، ٢/ ٥٥٤

٢٤)) يُنْظَرُ: مُشْكِلُ إعْرابِ القُرْآن، ص: ٢٥٦، والكَشْفُ عَنْ مَعاني القِراءات، ص: ١/ ٤٥٣.

٢٥)) عَمْرو بْنُ قَمِيئة، دِيوانُهُ، ص: ١٨٢.

٢٦)) أَبُو زكَريا يَحْيَ بْنُ زِيادٍ الفَرّاء، مَعاني القُرْآن، ١/ ٣٥٨.

٢٧)) والقِراءةُ مَعْزُوَّةٌ أَيْضاً لِقُرّاءِ الشّام، يُنْظَر: أَبُو بَكْرِ السِّجِسْتانيّ، كِتابُ الـمَصاحِف، ص: ٢٧٤.

٢٨)) جَامِعُ البَيَانِ عَنْ تأْويلِ القُرْآن، (=تَفْسيرُ الطَّبَري)، ١٢/ ١٣٨،

٢٩)) تَفْسِيرُ الطَّبَريّ، ١٢/ ١٣٨.

٣٠)) تَفْسيرُ الطَّبَريّ، ١٢/ ١٣٨-١٣٩.

٣١)) جارُ الله الزّمَخْشَريّ، الكَشّاف، ٢/ ٤٠١.

٣٢)) يُنْظَرُ كُلُّ هَذا في: ابْنِ الجَزَرِيّ، النَّشْرُ في القِراءاتِ العَشْر، ٢/ ٢٦٣-٢٦٥.

٣٣)) أَبُو حَيَّانٍ الأَنْدَلُسِيّ، البَحْرُ المُحيط (=تَفْسيرُ أَبي حَيَّان)،٧/ ٢٦١.

٣٤)) يُنْظَرُ مَثَلاً: محمد الخضِر حُسَيْن الجزائِريّ، القِياسُ في اللُّغةِ العَرَبيّة، ص: ٣٧.

٣٥)) الأَنْعام: الآياتُ: ١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠.

٣٦)) يُنْظَرُ مُفَصَّلاً في: القُرْطُبيّ، الجامِعُ لأَحْكامِ القُرْآن، ٧/ ٦٣.

٣٧)) الأَنْعام: ١٤٠.

٣٨)) ابْنُ هِشامٍ، السِّيرَةُ النَّبَوِيَّة، ، ١/ ١٢٧.

٣٩)) الجامِعُ لأَحْكامِ القُرْآن، ٧/ ٦٣.

٤٠)) يُنْظَرُ مَثَلاً: الْقَيْسيُّ، مشْكِلُ إِعْرابِ القُرْآن، ص: ٢٥٥.

٤١)) النَّهْرُ المَادّ، ١/ ٧٥٢.

٤٢)) يُنْظَرُ: الأُصُولُ، ص: ١٤٢.

٤٣)) الكِتابُ، ١/ ٢٨٠

٤٤)) الأُصُولُ، ١٥٠.

٤٥)) الكِتاب، ١/ ٢٨٣.

٤٦)) خِزانة الأَدَب، ١/ ١٤٧.

٤٧)) الكِتابُ، ١/ ٢٨٨.

٤٨)) خَالدُ إِسْماعيلُ حَسّان، في المَعْنى النَّحْويّ والمَعْنى الدَّلالي، ص: ٩٧.

٤٩)) في المَعْنى النَّحْويّ والمَعْنى الدَّلاليّ، ص: ٩٨-٩٩.

٥٠)) إِدْرِيسُ مَقْبول، الأُسُسُ الإِبِسْتْمولوجِية والتَّداوُلِيّة لِلنَّظَرِ النَّحْويِّ عِنْدَ سِيبَوَيْه، ص: ٧٤.

٥١)) أَلْفِيَّةُ ابْنِ مالِكٍ، ص: ٧٨.

٥٢)) شَرْحُ ابْنِ عَقيلٍ عَلى الأَلْفِيَّة، ١/ ٧٣.

٥٣)) شَرْحُ ابْنِ عَقيلٍ عَلى ابْنِ مَالِكٍ، ١/ ٧٤.

٥٤)) يُنْظَرُ: عادِل هَادي حَمَّادي العُبَيْدي، التَّوَسُّعُ في كِتابِ سِيبَوَيْه، ص: ٨٠.

٥٥)) فَخْرُ الدِّين الرّازي، التَّفْسيرُ الكَبير، ٣/ ١٩٣.

٥٦)) يُنْظَرُ: عَبْدُ الجليلِ عَبْدُ الرَّحِيم، لُغَةُ القُرْآنِ الكَريم، ص: ٢٤٦.

٥٧)) عَبْدُ الوَهّابِ حَمُّودة، القِراءاتُ واللَّهَجات، ص: ١٤٩، وعَبْدُ الجَليلِ عَبْدُ الرَّحِيم، السّابِقُ، ص: ٢٥٣.

٥٨)) شَرْحُ ابْنِ عَقِيل عَلى الأَلْفِيَّة، ١/ ٧٦.

٥٩)) شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ عَلى الأَلْفِيّة، ١/ ٧٦.

قائمة المصادر و المراجع:

عَبْدُ الوَهّابِ حَمُّودة، القِراءاتُ واللَّهَجات، مَكْتَبة النَّهْضةِ المِصْرية، ١٩٤٨.

عَبْدُ الجليلِ عَبْدُ الرَّحِيم، لُغَة القُرْآنِ الكريم، مَكْتَبةُ الرِّسالةِ، الأردن، (د-ت).

مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، الطَّبَقاتُ الكُبْرى، مَكْتَبَةُ الخانِجي، (١٤٢١ه).

القُطاميُّ، دِيوانُه، تحقيقُ: الدُّكْتور إِبْراهيم السّامَرَّائيُّ وأَحْمَدُ مَطْلوب، دارُ الثَّقافة، بَيْرُوت، ١٩٦٠.

نَصْر الدّين وهّابي، التّوْجيهُ النَّحْويُّ للشَّاذِّ في لُغةِ القُرْآنِ الكَريم، المَتْبُوعُ مِنْه والمَدْفُوع، سَامي للطِّباعَةِ والنَّشْرِ والتَّوْزيع، الوَادي، الجَزائِر، الطَّبْعةُ الأُولى، ٢٠١٦.

تَمّامُ حَسّان، الأُصُول، دِراسةٌ ايبسْتمُولُوجيّة لأُصولِ الفِكْرِ اللُّغَويِّ عِنْد العَرب، دارُ الثّقافة، الدّارُ البَيْضاء، المَغْرب، طَبْعة ١٤١١ه-١٩٩١.

أَبُو بِشْرٍ عَمْرُو بْنُ عُثْمانَ بْنِ قَنْبَرَ سِيبَوَيْه، الكِتاب، تحقيقُ د/ محمد عَبْدُ السّلام هارُون، مَكْتَبةُ الخانجيّ، القاهِرة، الطَّبْعة الثّالثة، ١٤٠٨ه، ١٩٨٨.

ابْنُ الجَزَرِيّ، النّشْرُ في القِراءاتِ العَشْر، أَشْرَفَ عَلى تَصْحِيحِه ومُراجَعَتِه الشَّيْخُ عَليّ محمد الضّبّاع، دارُ الفِكْرِ للطِّباعةِ والنَّشْرِ والتَّوْزيع، مِصْر، (د-ت).

السُّيوطيّ، الإِتْقانُ في عُلُومِ القُرْآن، تحقيقُ عَبْدِ الرَّحْمن فَهْمي الزّواوي، دارُ الغَدِ الجديد، القاهِرة، الطَّبْعة الأُولى، ٢٠٠٦.

عادِل هادي حمّادي العُبَيْدي، التَّوَسُّعُ في كِتابِ سِيبَوَيْه، مَكْتَبةُ الثَّقافةِ الدِّينِيَّة، القاهِرة، ٢٠٠٤.

ابْنُ مالِكٍ، مَتْنُ الأَلْفِيَّة في النَّحْوِ والصَّرْف، دارُ ابْنِ حَزْم، بَيْروت، لُبْنان، الطَّبْعة الأُولى، ٢٠٠٢.

شِهابُ الدِّين الآلُوسي، رُوحُ المَعَاني، تَحْقيقُ وتخريجُ السَّيِّد مُحَمّد السَّيِّد وسَيِّد إبراهيم عِمْران، دَارُ الحَديث، القاهِرة، ١٤٢٦ه، ٢٠٠٥.

مَكّي بنُ أبي طالبٍ القَيْسيّ، مُشْكِلُ إعْرابِ القُرْآن، حقَّقَه وعلّق عَلَيْه ياسين محمد السّواس، اليَمامة لِلطّباعةِ والنَّشْرِ والتَّوْزيع، بَيْروت، الطَّبْعة الثّالثة، ١٤٢٣ه، ٢٠٠٢.

أَبُو حَيّانٍ الأَنْدَلُسِي، النَّهْرُ المَادّ، تَقْديم وضَبْط، بُوران وهَدْيان الضّنّاوي، مُؤَسَّسةُ الكتابِ الثّقافية، دارُ الجِنان، بَيْروت، لُبْنان، الطَّبْعة الأُولى، ١٩٨٧.

القُرْطُبي، الجامِعُ لأَحْكامِ القُرْآن، تقْديم

هاني الحاج، حَقَّقَهُ وخرّج أحاديثَه عِماد زكيّ البارُودي، وخَيْري سَعيد، الـمَكْتَبة التَّوْفيقيّة، القاهِرة، مِصْر، الطَّبْعةُ العاشِرة، ٢٠١٢.

عَبْدُ اللَّطِيفِ الخَطِيب، مُعْجَمُ القِراءات، دارُ سَعْدِ الدّين للطِّباعَةِ والنّشْر والتَّوْزيع، دِمَشْق، الطَّبْعةُ الأُولى، ١٤٢٢ه، ٢٠٠٢.

عَمْرو بْنُ قَمِيئة، دِيوانُهُ، عُنِيَ بِتَحْقِيقِه وشَرْحِه، والتَّعْليقِ عَلَيْه، حَسَنُ كامِل الصَّيْرَفي، جامِعةُ الدُّوَلِ العَرَبية، مَعْهَدُ الـمَخْطوطاتِ العَرَبيّة، ١٣٨٥ه، ١٩٦٥.

أَبُو بَكْرِ السِّجِسْتانيّ، كِتابُ الـمَصاحِف، حَقَّقَ نُصُوصَه، وضَبَطَها، وخَرَّجَ أَحادِيثَهُ وآثَارَه، وعَلَّقَ عَلَيْه أَبُو أُسَامةَ سَلِيم بْنُ عِيد الهِلاليّ، مُؤَسَّسَةُ غِراس لِلنَّشْر والتَّوْزيع، بَيْروت، الطَّبْعةُ الأُولى، ١٤٢٧ه، ٢٠٠٦.

الطَّبَريّ، جَامِعُ البَيَانِ عَنْ تأْويلِ القُرْآن، (=تَفْسيرُ الطَّبَري)، سِلْسِلةُ تُراثِ الإِسْلام، حَقَّقَهُ، وخَرَّجَ أَحَادِيثَه محمُود محمد شاكِر، راجَعَ أَحادِيثَه أَحْمد محمد شاكر، مَكْتبةُ ابْنِ تَيْمِيَّة، القاهِرة، (د-ت).

جارُ الله الزّمَخْشَريّ، الكشّاف، تحقيقُ وتعليقُ ودِراسةُ الشَّيْخِ عادِل أَحْمد عَبْدِ الـمَوْجود، والشَّيْخِ عَلي محمد مُعَوَّض، شارِكَ في تحقيقِهِ الأُسْتاذُ الدُّكْتور فَتْحي عَبْدُ الرّحمن أَحْمدُ حِجازي، مَكْتبة العُبِيكان، الرّياض، الطَّبْعة الأولى، ١٩٩٨.

أَبُو حَيَّانٍ الأَنْدَلُسيّ، البَحْرُ الـمُحيط (=تَفْسيرُ أَبي حَيَّان)، دِراسةُ وتحقيقُ وتَعْليقُ الشَّيْخِ عادِل أَحْمد عَبْد الـمَوْجود، والشَّيْخُ عَليّ محمد مُعَوَّض، شارِكَ في تَحْقيقِهِ الدُّكْتور زكَريا عَبْد المجيدِ الـمُنُوفي، والدُّكْتور أَحْمد الجَمَل، دارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّة، بَيْروت، لُبْنان، الطَّبْعةُ الأُولى، ١٤١٣ه، ١٩٩٣.

مُحَمَّدُ الخِضِر حُسَيْن الجزائِريّ، القِياسُ في اللُّغةِ العَرَبيّة، الـمُؤَسَّسَةُ الوَطَنِيَّةُ لِلْكِتاب، الجزائِر، ١٩٨٦.

خَالدُ إِسْماعيلُ حَسّان، في الـمَعْنى النَّحْويّ والـمَعْنى الدَّلالي، مَكْتَبَةُ الآداب، القاهِرة، الطَّبْعةُ الأُولى، ١٤٣٠ه، ٢٠٠٩.

إِدْريسُ مَقْبول، الأُسُسُ الإِبِسْتْمولوجِية والتَّداوُلِيّة لِلنَّظَرِ النَّحْويِّ عِنْدَ سِيبَوَيْه، عَالَـمُ الكُتُبِ الحَديث، جدارا لِلكتابِ العَالَـمِيّ، الأُرْدُنّ، الطَّبْعة الأُولى، ٢٠٠٧.

ابْنُ عَقيل، شَرْحُ ابْنِ عَقيلٍ عَلى الأَلْفِيَّة، الـمَكْتَبَةُ العَصْريّة، لُبْنان، ١٤٢٧ه،

فَخْرُ الدِّين الرّازي، التَّفْسيرُ الكَبير، دارُ الفِكْر، ١٤٠١ه، ١٩٨١.

يُوسُفُ بْنُ خَلَفٍ العِيساوي عِلْمُ إِعْرابِ القُرْآنِ، تَأْصيلٌ وبَيانٌ، دارُ الصَّميعيّ لِلنَّشْرِ

والتوزيع، المَمْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعودِيَّة، الطَّبْعَةُ الأُولى١٤٢٨ه، ٢٠٠٧.

عِمادُ الدِّين مُحَمَّدُ الرَّشيدُ، أَسْبابُ النُّزولِ وأَثَرُها في بَيانِ النُّصوصِ، دِراسَةٌ مُقارِنَةٌ بَيْنَ أُصولِ التَّفْسيرِ وأُصولِ الفِقْهِ، دارُ الشِّهابِ، ١٤٢٠ه، ١٩٩٩.

أَبو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الواحِدي، أَسْبابُ النُّزول، تَحْقيقُ ودِراسَةُ كَمالُ بَسْيوني زَغْلول، دارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّة، بَيْروت، لُبْنانُ، الطَّبْعَةُ الأُولى، ١٤١١ه، ١٩٩١.

ابْنُ هِشام، السِّيرَةُ النَّبَوِيَّة، تَحْقيقُ مُصْطَفى السَّقّا وإِبْراهِيمُ الأَبْياري وعَبْدُ الحَفيظِ الشَّلَبي، شَرِكَةُ ومَكْتَبَةُ ومَطْبَعَةُ مُصْطَفى البابِي الحَلَبِيّ وأَوْلادِهِ بِمِصْرَ، الطَّبْعَةُ الثّانِيَةُ ١٣٧٥ه، ١٩٥٥.